



أثر المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة على إعادة التصنيف الخاطئ لبنود قائمة الدخل

(دراسة اختبارية في البيئة المصرية)

إعداد

د. سعاد السيد متولي

مدرس المحاسبة

كلية التجارة - جامعة بورسعيد

drsoadmetwaly@gmail.com

مجلة البحوث التجارية - كلية التجارة جامعة الزقازيق

المجلد السادس والأربعون - العدد الثاني أبريل 2024

رابط المجلة: <https://zcom.journals.ekb.eg/>

المستخلص

الهدف هدفت الدراسة إلى دراسة أثر تأثير المخاطر المنتظمة والمخاطر غير المنتظمة على ممارسة الشركات إدارة الأرباح بإعادة التصنيف الخاطئ لبنود قائمة الدخل، وذلك باستخدام بيانات فعلية للشركات الصناعية المدرجة في مؤشر egx30.

التصميم و المنهجية يعرض البحث منهجاً نظرياً للدراسات التي تناولت مفهوم إعادة التصنيف الخاطئ لبنود قائمة الدخل ، ومفهوم المخاطر وأنواعها، كما يقدم البحث توضيحاً للمحددات التي تؤثر على ممارسة الشركات إعادة التصنيف الخاطئ لبنود قائمة الدخل، ومن ناحية أخرى يعتمد البحث على المنهج التجريبي من خلال إجراء دراسة اختبارية للتحقق من صحة فروض البحث في الشركات الصناعية في مؤشر egx30 خلال الفترة من عام 2016 إلى عام 2021 وهي فترات تشهد كثير من المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة التي تحيط بالشركات في السوق المصري، وتم استخدام تحليل البيانات الإطارية (Data panel Analysis)

النتائج والتوصيات تشير النتائج إلى وجود علاقة ذو دلالة إحصائية بين إعادة التصنيف الخاطئ لبنود المصروفات في قائمة الدخل والمخاطر المنتظمة وغير المنتظمة التي تحيط بالشركات، تساعد معلومات المخاطر المنتظمة غير المنتظمة على تفسير ممارسة الشركات إعادة التصنيف الخاطئ لبنود المصروفات في قائمة الدخل، أدى انضمام متغيري حجم الشركة والعائد على الأصول إلى نماذج الدراسة إلى زيادة القوة التفسيرية لهذه النماذج.

الأصالة والإضافة ينفرد البحث بدراسة أثر المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة وخصائص الشركات على ممارسة إدارة الأرباح بإعادة التصنيف الخاطئ لبنود المصروفات في قائمة الدخل وكذلك الارتباط بين المخاطر وإعادة التصنيف.

الكلمات الافتتاحية إعادة التصنيف الخاطئ لبنود قائمة الدخل – المخاطر المنتظمة – المخاطر غير المنتظمة.

1- الإطار العام للبحث

1-1 المقدمة

تهدف التقارير المالية للأغراض العامة إلى توفير معلومات مالية ذات قيمة عن الشركات للمستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين وغيرهم لتساعدهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بهذه الشركات ، (International Accounting Standards Board (IASB), 2018)، ومع ذلك يواجه مستخدمو هذه التقارير خطورة تلاعب المديرين بالأرقام المفصح عنها في هذه التقارير، ويرجع ذلك أساساً إلى الميزة المعلوماتية التي يتمتع بها المديرين والتي تنشأ عن عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستخدمين الخارجيين، ومع تكرار الانهيار المفاجئ لكثير من الشركات انتشر ضرورة التأكيد على جودة القوائم المالية، وخاصة جودة الأرباح، ولقد اهتم الأكاديميون والهيئات الإشرافية بقياس جودة التقارير المالية، والبحث عن دوافع الإدارة في إدارة الأرباح وأشكال ممارسات إدارة الأرباح. وظهرت دراسات متعددة رائدة في مجال كشف ممارسات إدارة الأرباح سواء إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق أو إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية; Dechow&Dichev, 2002; (Roychowdhury, 2006)، وإدارة الأرباح هو التعبير الأكثر تهذيباً لتحريف الأرباح وإظهار القوائم المالية بصورة مختلفة عن الواقع الفعلي، وهو ما يقلل من جودة القوائم المالية (Arias, 2023).

ومع انتشار هذه الممارسات وبذل مزيد من الجهد سواء من الأكاديميين أو من السلطات المعنية أو من المراجعين الخارجيين أصبح من الممكن كشف هذه الممارسات الخاصة بإدارة الأرباح إلى حد ما، وعندئذ ظهر نوع ثالث كأسلوب لإدارة الأرباح وهو إعادة التبويب الخاطئ لبنود قائمة الدخل، ويتم من خلال التصنيف الخاطئ المتعمد لبنود الإيرادات أو المصروفات ويؤدي إلى تغيير الأرباح الأساسية (التشغيلية) مع ثبات رقم صافي الربح كما هو بدون تغيير وهذا التلاعب يؤثر على جودة التقارير المالية وبالتالي جودة القرارات الاستثمارية، ولكنه أقل ضرراً على الشركات من أساليب إدارة الأرباح بالاستحقاقات أو الأنشطة الحقيقية حيث كان لهذين الأسلوبين تأثير سلبي على أفاق الشركات المستقبلية من خلال انخفاض التدفقات النقدية المستقبلية (Hwang et al., 2022)

وقدمت دراسة (McVay, 2006) منهج للكشف على مدى ممارسة الشركات الأمريكية لممارسة إعادة التصنيف الخاطئ لبنود المصروفات في قائمة الدخل من خلال تحويل المصروفات التشغيلية إلى مصروفات غير متكررة لزيادة الأرباح التشغيلية، كما قدمت دراسة (Malikov et al., 2018) الشكل الآخر من أشكال إدارة الأرباح من خلال إعادة تصنيف بنود الإيرادات ونقل الإيرادات غير المتكررة إلى بنود الإيرادات العادية المتكررة لزيادة الأرباح التشغيلية ، والسعي إلى زيادة الأرباح التشغيلية يرجع إلى أهميتها الكبيرة حيث لها القدرة على التنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية ، ويوليها المستثمرون أهمية كبيرة فهي معلومات قابلة للتكرار بعكس إجمالي الأرباح التي تتضمن عناصر غير متكررة (Hwang et al., 2022)

وتزايد الاهتمام بممارسة إدارة الأرباح من خلال إعادة التصنيف الخاطئ لبنود قائمة الدخل خلال العقد الأخير في محاولة لفهم المتغيرات التي تؤثر على الشركات وتدفعها لإدارة الأرباح بهذه الطريقة سواء تم ذلك لتحقيق توقعات المحللين الماليين (Bansal, 2023)، أو لتحسين الوضع المالي للشركات حالة الاقتراب من تحقيق الخسائر أو عند تحقيق خسائر بالفعل (Tobar et al., 2023) أو لتجنب مخالفة اتفاقات الديون (Chung et al., 2021) ، وكذلك دراسة العلاقة بين أليات الحوكمة وإعادة التصنيف، واستراتيجيات الشركات وإعادة التصنيف ومرحلة دورة حياة الشركة وإعادة التصنيف.

ومع استمرار الأزمات العالمية التي يمتد أثرها لأكثر دول العالم ومن بينهم مصر مثل أزمة كوفيد 19 أو أزمة حرب أوكرانيا مع روسيا، والحرب الفلسطينية وتداعيات هذه الازمات على الاقتصاد المصري والتي تمثلت في زيادة حدة التضخم والارتفاع المستمر في سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للدولار الأمريكي وعدم الاستقرار الاقتصادي بوجه عام، وهذه العوامل لها تأثير على أنشطة الشركات والأداء الفعلي لها (Hussainey & Khanh Ngoc, 2019) ، وعندئذ يصبح من المهم في ظل هذه الظروف الاهتمام بالمعلومات التي يريدها المستثمر المتنوع الذي يحاول تجنب أثر المخاطر المنتظمة بتنوع الاستثمار (Coffee, 2021) ، وكذلك كان لهذه المخاطر التي ترتبط بالاقتصاد الكلي تأثير على إدارة الأرباح بالأنشطة والاستحقاقات (Viana et al., 2023).

ومع أن الدراسات التي اهتمت بدراسة الدوافع الخاصة بإدارة الأرباح بإعادة التصنيف قد قدمت مساهمات هامة في هذا المجال إلا أن أثر المخاطر على ممارسة إعادة التصنيف كأداة لإدارة الأرباح مجال بحثي لم يبحث على حد علم الباحثة وحتى وقت إتمام هذه الدراسة سواء كانت المخاطر التي تؤثر على الشركة أو التي تؤثر على السوق ككل.

ومع أهمية جودة التقارير المالية والتي تزداد أهميتها في أوقات عدم الاستقرار الاقتصادي من وجهة نظر الباحثة لأنها تساعد على التخصيص الأمثل لموارد المستثمرين وتجنب الاستثمار في الشركات التي تتلاعب بالأرباح، تظهر الحاجة القصوى إلى دراسة أثر المتغيرات الراهنة والمتمثلة في المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة والتي تؤثر على عوائد وقيمة الأسهم- على إدارة الأرباح بإعادة التصنيف الخاطئ لبندود قائمة الدخل.

1-2 مشكلة البحث

يوجد كثير من المخاطر التي تؤثر على أداء الشركات سواء المخاطر الخارجية والتي تخرج عن نطاق سيطرة الشركات ولا يمكن توزيعها أو تجنبها من قبل المستثمرين وهي ما تعرف بالمخاطر المنتظمة (Awawdeh et al., 2020) والمخاطر غير المنتظمة الخاصة بالشركات مثل المخاطر التشغيلية أو المالية (Chung et al., 2021) ، ومع هذا التأثير يصبح من المتوقع أن تلجأ إدارة الشركات إلى ممارسة إدارة الأرباح لكي تتجنب معاقبة السوق لها ننتج اختلاف الأداء الفعلي عن المتوقع أو عن متوسطات الأرباح في القطاع أو الصناعة التي تنتمي لها وخاصة أن إعادة التصنيف هو أسلوب إدارة الأرباح الذي يصعب اكتشافه من قبل المراجع الخارجي ومن قبل المحلل المالي وبالتالي تقل تكلفة استخدامه (Mirza& Abbas, 2022) ، ومن هنا يمكن تحديد التساؤل الرئيسي لهذا البحث في هل تؤثر المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة وخصائص الشركات على ممارسة المديرين إدارة الأرباح من خلال إعادة التصنيف الخاطئ لبندود قائمة الدخل؟

1-3 أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في قياس أثر المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة على ممارسة إدارة الأرباح بإعادة تصنيف بندود قائمة الدخل، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1. تحليل وعرض مفهوم إدارة الأرباح بإعادة التصنيف الخاطئ لبنود قائمة الدخل.
2. عرض مفهوم المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة التي تؤثر على الشركات.
3. تحليل الأدبيات السابقة المرتبطة بالبحث.
4. قياس أثر المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة على إدارة الأرباح بإعادة التصنيف الخاطئ بنود قائمة الدخل في البيئة المصرية.

4-1 أهمية البحث

من حيث الأهمية العلمية للبحث: فهي تتمثل في أهمية موضوع البحث في الفكر المحاسبي إذ تمثل إدارة الأرباح عائق قوي للاستفادة من قوائم مالية تمثل الواقع الحقيقي للشركات وتساعد على اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة، وتعتبر هذه الدراسة بحثاً إضافياً في مجال تحديد الآليات التي يمكن أن تساعد في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بإعادة تصنيف بنود قائمة الدخل وتساهم كذلك في تحديد العناصر التي ترتبط بممارسات إعادة التصنيف لتغيير رقم الأرباح الأساسية للشركات والتي يجب الاهتمام بدراستها عند الشروع في اتخاذ قرارات الاستثمار.

أما من حيث الأهمية العملية للبحث فهي تتمثل في تقدم دليلاً على أثر المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة على ممارسة إدارة الأرباح بإعادة التصنيف في الشركات المصرية في مرحلة عدم الاستقرار التي يمر بها الاقتصاد المصري.

ونائج هذه الدراسة تفيد الفئات الآتية:

1. المستثمرون في أسهم الشركات من خلال توضيح مدى جودة الأرباح في القوائم المالية لدى الشركات المصرية.
2. الدائنون فمن خلال دراسة العلاقة بين المخاطر غير المنتظمة ومنها المخاطر المالية وإدارة الأرباح بإعادة التصنيف يمكن تقييم قدرة الشركة على الوفاء بمتطلباتهم بصورة أدق.
3. المراجع الخارجي من خلال توضيح العناصر التي يجب دراستها بصورة جيدة لتحديد مدى جودة القوائم المالية وعدم ممارسة إدارة الأرباح بإعادة التصنيف.
4. الجهات الرقابية والتشريعية التي تسعى إلى خلو القوائم المالية من تحريفات إدارة الأرباح، والمساعدة على اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.

1-5 مجال البحث

يتمثل مجال هذا البحث في دراسة العلاقة بين المخاطر المنتظمة والمخاطر غير المنتظمة على إدارة الأرباح بإعادة التصنيف بنود المصروفات في قائمة الدخل، واختيار حجم الشركة والعائد على الأصول كمتغيرات رقابية ترتبط بخصائص الشركة ولها تأثير كبير على قرارات الشركات التمويلية والتشغيلية، تمت الدراسة التطبيقية على شركات القطاع الصناعي في مؤشر EGX30 خلال الفترة من عام 2016 إلى عام 2021 وهي فترة بداية تحرير سعر الصرف للعملة المحلية وتكررت أكثر من مرة وبالتالي هي فترة عدم استقرار في الاقتصاد المصري بالإضافة التي المؤثرات السياسية الخارجية التي شهدتها هذه الفترة وأثرت بقوة على الاقتصاد المصري.

1-6 تنظيم البحث ولتحقيق أهداف البحث تم تقسيمه إلى الأقسام الآتية:

- 2- الإطار النظري للبحث والذي يضم بانوراما عن إعادة التصنيف بنود قائمة الدخل، مفهوم المخاطر وأنواعها والعلاقة بين المخاطر وأداء الشركات والدراسات السابقة وصياغة الفروض
- 3- دراسة اختبارية على الشركات المصرية والتي تضم مجتمع وعينة الدراسة ونماذج الدراسة الإحصائية وتحليل النتائج الإحصائية والتحقق من الفروض.
- 4- النتائج ومقترحات البحث المستقبلية

2- الإطار النظري للبحث

2-1 بانوراما عن إعادة التصنيف الخاطئ لبنود قائمة الدخل

2-1-1 مفهوم إعادة التصنيف

عرفت إدارة الأرباح بأنها تدخل إدارة الشركة لتعديل رقم الربح النهائي بهدف التأثير على قرارات مستخدمي القوائم المالية، وتستطيع الإدارة فعل ذلك من خلال المرونة التي تمنحها المعايير المحاسبية لإدارة الشركات، وتؤدي هذه الممارسات إلى تحريف متعمد للأرباح لتقديم أداء الشركات بصورة مختلفة عن الحقيقة، وللوصول بالأرباح إلى المستويات المتوقعة مسبقاً والتي غالباً ما تختلف عما تم تحقيقه من مستويات أداء فعلية، وذلك بهدف التأثير على قرارات المستثمرين والدائنين

المستقبلية (Alghamdi & Ali, 2012; Al-Haddad et al., 2019) ، ويحدث ذلك عندما يستخدم المديرون حكمهم الشخصي لاتخاذ خيارات محاسبية أو هيكلية المعاملات للتدخل عمداً في تعديل البيانات المالية للشركات (Kothari, 2001) .

وقد مرت إدارة الأرباح بثلاثة مراحل رئيسية تتمثل في المدخل المحاسبي لإدارة الأرباح (إدارة الاستحقاقات)، والمدخل الحقيقي لإدارة الأرباح (من خلال الأنشطة)، وإدارة الأرباح بإعادة تصنيف بنود قائمة الدخل بطريقة خاطئة ، وقد أدى انتشار ممارسات إدارة الأرباح في المرحلة الأولى والثانية إلى آثار سلبية ضخمة على الأرباح و التدفقات النقدية المستقبلية للشركات وكذلك قيمة الشركات في الأجل الطويل، وتعرضت كثير من الشركات إلى خطر انهيار أسعار الأسهم عند حدوث انخفاض الأرباح في الأجل الطويل، ومع إمكانية اكتشاف هذه الممارسات من قبل المراجع الخارجي ظهرت إدارة الأرباح بإعادة التصنيف الخاطئ والمعتمد لبنود قائمة الدخل. (Goel, 2018; Agustia et al., 2020)

وقد أدى زيادة اهتمام المستثمرين وأصحاب المصالح عامة بالأرباح التشغيلية أكثر من صافي الربح وبالإضافة إلى الآثار السلبية للأساليب الأخرى لإدارة الأرباح بالطرق السابقة إلى ظهور ممارسات إدارة الأرباح من خلال إعادة التصنيف الخاطئ لبنود قائمة الدخل - وسبب هذه الممارسة يعود إلى أهمية الأرباح التشغيلية بالنسبة لإصحاب المصالح عامة والتي استخدمت كمؤشر لتقييم أداء الشركة الحالي، ولها قدرة تنبؤية عالية بالأداء المستقبلي للشركة. (Bradshaw & Sloan, 2002; McVay, 2006) ، وإعادة تصنيف بنود قائمة الدخل تتم من خلال نقل بنود المصروفات أو الإيرادات رأسياً في قائمة الدخل لتغيير مقاييس الأداء التشغيلي ومن دون التأثير على رقم صافي الربح النهائي. (Bansal& Bashir, 2023).

وقدمت دراسة (McVay, 2006) أول طريقة لإثبات استخدام الشركات الأمريكية لممارسة إعادة التصنيف الخاطئ لبنود المصروفات في قائمة الدخل، ثم تناولت عديد من الدراسات موضوع إدارة الأرباح بإعادة التصنيف بنود المصروفات في قائمة الدخل، واهتمت دراسة (McVay, 2006) باختبار الفرضين التاليين:

الفرض الأول: يقوم مديري الشركات بتصنيف المصروفات التشغيلية إلى مصروفات خاصة، والفرض الثاني: يقوم مديري الشركات بتصنيف المصروفات التشغيلية بصورة أكثر إلى مصروفات خاصة عندما يتوقع هؤلاء المديرين الحصول على فائدة أكبر.

وقد أظهرت النتائج أن الشركات الأمريكية تقوم بالفعل بتحويل النفقات التشغيلية العادية إلى نفقات خاصة وذلك من أجل زيادة الأرباح التشغيلية ومع بقاء الأرباح النهائية كما هي دون تعديل وذلك لأن المستثمرين يمنحون اهتمام أعلى للأرباح المتكررة مقارنة بالأرباح غير المتكررة والتي تنتج من العمليات غير المتكررة أو الاستثنائية (Hwang et al., 2022) ، وأن ممارسة الشركات لهذه الأساليب من ضمن الأساليب المتعددة لإدارة الأرباح يعود إلى انخفاض تكلفة هذه الأساليب لأنها لا تؤثر على صافي الدخل النهائي ، وصعوبة اكتشافها من قبل المراجعين على خلاف الأساليب الأخرى. (Nelson et al., 2002).

وتوالى بعد ذلك الدراسات التي تختبر مدى تورط الشركات في إدارة الأرباح باستخدام إعادة التصنيف، والأشكال الأخرى لممارسات إعادة تصنيف بنود المصروفات في قائمة الدخل، ففي دراسة (Fan et al., 2010) أيدت النتائج أن الشركات الأمريكية تقول بتحويل النفقات التشغيلية إلى نفقات غير عادية وخاصة في تقارير الربع الرابع وذلك لتحقيق الأرباح المتوقعة، وأن استخدام المديرين لأساليب إعادة التصنيف قد زاد بسبب تقييد قدرة المديرين على تغيير الأرباح باستخدام الاستحقاقات وفقاً للمعايير المحاسبية، وقد اهتم (Barua et al., 2010) بشكل آخر من أشكال تحويل النفقات من خلال إجراء دراسة لاختبار فرضية في ما إذا كانت الشركات الأمريكية التي لديها عمليات متوقفة تقوم بتحويل النفقات التشغيلية العادية إلى نفقات خاصة بالعمليات المتوقفة ، وأيدت النتائج صحة هذه الفرضية وذكرت أن الشركات تقوم بهذه الممارسات لزيادة الأرباح التشغيلية للعمليات المستمرة للشركات ، وذلك لتلبية توقعات المحللين الماليين عن أداء الشركات، أما دراسة (Lail et al., 2014) فقد أظهرت نتائجها إن الشركات لجأت إلى تحويل النفقات التشغيلية من قطاعات الشركة الرئيسية إلى القطاعات الأخرى لإخفاء الأداء الحقيقي للقطاعات الرئيسية في الشركة للتأثير على رقم الربح التشغيلي للقطاعات الهامة، وفي دراسة (Tobar et al., 2023) أظهرت النتائج أن الشركات في كولومبيا تمارس إدارة الأرباح من خلال ممارسة إعادة التصنيف الخاطي، وذلك من خلال تحويل

النتائج التشغيلية ونفقات الضرائب إلى نفقات غير تشغيلية وذلك بهدف تحسين الوضع المالي للشركات في حالة تحقيق الخسائر أو الاقتراب من تحقيق خسائر، واختبرت دراسة (Inoue, 2021) ما إذا كانت الشركات اليابانية تشارك في ممارسة إعادة التصنيف لإدارة الأرباح وكيف تتم هذه الممارسة، وأظهرت النتائج ان الشركات اليابانية تقوم بإعادة التصنيف وذلك من خلال تحويل النفقات الأساسية إلى نفقات العمليات المتوقفة .

وترى الباحثة من خلال العرض السابق أن إدارة الشركات تلجأ إلى إعادة تصنيف النفقات بعدة طرق منها تحويل النفقات التشغيلية إلى نفقات غير متكررة، أو تحويل النفقات من القطاعات الرئيسية في الشركة إلى القطاعات الفرعية، أو تحويل النفقات التشغيلية إلى نفقات العمليات المتوقفة وذلك لتغيير نتيجة الأنشطة التشغيلية الهامة في الشركات من خلال تخفيض نفقات العمليات المستمرة والرئيسية بالشركة وتغيير إجمالي الربح والذي أصبح يمثل الأرباح الأساسية للشركات.

قد اهتمت دراسة (Malikov et al.,2018) بتقديم الشكل الثاني من أشكال إعادة التصنيف الخاطئ لبنود قائمة الدخل والذي يرتبط بإعادة التصنيف الخاطئ لبنود الإيرادات والتركيز على تضخيم الإيرادات التشغيلية للأنشطة الرئيسية للشركات ، وقدمت ا لدراسة أول دليل تجريبي على أن الشركات البريطانية تلجأ أيضاً إلى تحويل الإيرادات من الأنشطة غير التشغيلية إلى الأنشطة التشغيلية وذلك لزيادة الإيرادات التشغيلية ، وقد زادت هذه الممارسات بعد اعتماد التطبيق الإلزامي للمعايير الدولية ، والشركات ذات الأداء المنخفض و التي تحقق خسائر تشغيلية أكثر ممارسة لإعادة تصنيف الإيرادات من الشركات الأخرى، وفي الدراسة الثانية لهم (Malikov et al., 2019)أيدت النتائج أن الشركات البريطانية تلجأ إلى تحويل الإيرادات غير التشغيلية إلى إيرادات تشغيلية عندما تكون ملزمة بتحقيق مستويات محددة من الأرباح قبل الضرائب والاهلاك، وعند ممارسة إدارة الأرباح من خلال التحويل في بنود الإيرادات يتم زيادة الإيرادات الأساسية للشركات سواء من العمليات المستمرة أو من القطاعات الهامة، وذلك لتضخيم الأرباح التشغيلية وبقاء صافي الربح كما هو.

وفقاً لهذا العرض السابق ترى الباحثة وبالاتفاق مع الدراسات السابقة أن إعادة التصنيف الخاطئ لبنود المصروفات أو الإيرادات هو شكل من ممارسات إدارة الأرباح يراد به تقديم صورة

غير صحيحة عن الأداء التشغيلي للشركات، وأن هناك سمات محددة للشركات وأسباب تدعوها إلى ممارسة إعادة التصنيف الخاطئ لبند قائمة الدخل وهذا ما تناوله النقطة القادمة.

2-1-2 أثر تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على ممارسات إدارة الأرباح

كان لتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية إثر على إدارة الأرباح فقد تناولت الدراسات المحاسبية هذا الأثر ومنها دراسة (Lam et al., 2023) التي استخدمت بيانات شركات من دول متعددة اعتمدت تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) من عام 2005 وبيانات شركات من 8 دول لم تفرض اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، لاختبار أثر تطبيق معايير التقارير الدولية على إدارة الأرباح بالاستحقاقات وأظهرت النتائج أن المجتمعات ذات الثقة العالية في المعايير الدولية وهي الدول التي تتمتع بأسواق رأس المال الكفاء أدى تطبيق هذه المعايير إلى تقليل إدارة الأرباح، أما في الدول الأخرى أدت تطبيق المعايير إلى زيادة إدارة الأرباح، وفي دراسة (محمود، 2019) التي ركزت على دراسة أثر تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) في أسواق الدول النامية على مستوى إدارة الأرباح بالاستحقاقات والأنشطة الحقيقية ومع الاهتمام بالتمييز بين الدول التي تطبق المعايير الدولية تطبيق كامل والدول التي تتبنى تطبيق المعايير الدولية من خلال إصدار نسخة معدلة خاصة بها، وأظهرت النتائج أن التطبيق الإلزامي للمعايير أو تبني تطبيق المعايير يساعد على التحول أو زيادة مستوى إدارة الأرباح بالاستحقاقات، وكانت نتيجة الدراسة مختلفة عن نتائج الدراسات التي تمت في اسواق الدول المتقدمة، وقد أيدت نتائج دراسة (محمود، عبد المجيد 2019) على وجود علاقة إيجابية بين تبني تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) في مصر واستخدام الشركات المدخل الحقيقي لإدارة الأرباح، وان تطبيق حوكمة الشركات بصورة أكثر فاعلية له تأثير سلبي على إدارة الأرباح بالمدخل الحقيقي، ترى الباحثة أن نتائج هذه الدراسات تدعم ضرورة الاهتمام بإدارة الأرباح من خلال إعادة التصنيف باعتبارها مدخل أكثر حذراً لتغيير نتائج الشركات التفصيلية وليست الكلية.

وأيدت نتائج دراسة (Bansal, 2021A) أن للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) تأثير على ممارسات التصنيف الخاطئ للشركات الهندية حيث تظهر النتائج أن حجم تحويل النفقات قد

زاد بشكل كبير بين الشركات التي تقدم تقاريرها بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مقارنة بالشركات التي تقدم تقاريرها بموجب مبادئ المحاسبة المقبولة محلياً في فترة ما بعد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مما يعني أن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يؤثر سلباً على الجودة المحاسبية للشركات الهندية.

2-1-3- الآثار المترتبة على إعادة التصنيف

بالرغم من أن إعادة التصنيف يساعد إدارة الشركات على تحقيق الأرباح المستهدفة من قبل المحللين الماليين أو مؤشرات الصناعة، وتعمل على تحسين صورة الأداء التشغيلي (الأساسي) للشركات وإرسال معلومات جيدة عن أداء الشركات لإصحاب المصالح، إلا إن ممارسة إعادة التصنيف والتي تمثل في الأساس وسيلة للتلاعب بالأرباح له آثار غير مرغوبة على الشركات في الأجل المتوسط والطويل.

وقد أكد (McVay, 2006) أن عدم وجود عناصر غير متكررة في كل السنوات لدى الشركات يظهر إدارة الأرباح بإعادة تصنيف المصروفات ويسارع بانخفاض الأرباح الأساسية في الفترات التالية لإعادة التصنيف ويأثر سلباً على الأرباح المتوقعة للشركات من قبل أصحاب المصالح. ومع تغيير الأرباح الأساسية للشركات والتعبير عنها بصورة مغايرة للحقيقة ترتفع عوائد الأسهم وبالتالي تتم عملية تخصيص غير كفاء للموارد على مستوى سوق رأس المال (Anagnostopoulou et al., 2021; Liu & Wu, 2021) ويخسر المستثمرين فرصة الاستثمار في شركات جيدة، كما يخسر المجتمع ككل نتيجة تخصيص الاموال في مشروعات ذات أداء مفضل وفي رأي الباحثة يمثل هذا الأثر أكثر الأثار السيئة لإدارة الأرباح.

لا يقف الأثر عند هذا فحسب بل يمتد بالتأثير على نجاح الشركات وقدرتها على الاستمرار ، كذلك إعادة التصنيف ارتباطاً إيجابياً بخطر انهيار أسعار الأسهم في المستقبل ، ففي دراسة (Nam et al., 2023) والتي اختبرت العلاقة بين إعادة التصنيف ومخاطر انهيار أسعار الأسهم اظهرت النتائج التي اعتمدت على استخدام بيانات شركات أمريكية ان هناك ارتباطاً إيجابياً بين مخاطر انهيار أسعار الأسهم وإعادة التصنيف والأخيرة ترتبط بشكل إيجابي بمخاطر انهيار أسعار الأسهم في

المستقبل وذلك مع ثبات صافي الدخل في ممارسة إعادة التصنيف وذلك بعد التحكم في المحددات الأخرى لانهييار أسعار الأسهم في المستقبل .

ومما سبق يمكن للباحثة إيجاز الآثار المترتبة على إعادة التصنيف الخاطئ لبند قائمة الدخل في آثار على الشركات وهي عدم قدرة الشركات على النجاح والاستمرارية ومعالجة المشاكل الحقيقية للشركة، انهيار أسعار الأسهم في المستقبل القريب، واثار على المجتمع ككل من خلال التخصيص غير الكفاء لموارد المجتمع للشركات غير الناجحة، وتحمل تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار في الشركات الناجحة.

4-1-2 العوامل التي تساعد على تقليل ممارسات إعادة التصنيف

مع قدرة إدارة الشركات على إدارة الأرباح والإفصاح عن بيانات مالية لا تعكس الأداء الحقيقي للشركات، تزداد أهمية البحث عن العوامل التي تساعد على منع حدوث ممارسات إدارة الأرباح بإعادة التصنيف الخاطئ لبند قائمة الدخل، والعوامل التي تساعد على إلقاء مزيد من الوضوح على هذه الظاهرة، ومن خلال البحث في الدراسات ذات الصلة استطاعت الباحثة تلخيص العوامل التي تساعد على الحد من ممارسة إعادة التصنيف في الآتي:

1. زيادة الوعي لدى المستثمرين للاهتمام بمعلومات مالية مثل القيمة الدفترية للسهم والتدفقات النقدية أكثر من الاهتمام بربحية السهم عند اتخاذ القرار الاستثماري الخاص بهم وذلك لتقليل ضرر ممارسات إدارة الأرباح.
2. نشر ثقافة عامة تصور إدارة الأرباح بأنها سلوك انتهازي وممارسة غير مقبولة من إدارة الشركات لتضليل أصحاب المصالح.
3. تطبيق آليات حوكمة الشركات بصورة جيدة، وهي تعمل على التأكيد على أن الإدارة تعمل على تحقيق أهداف المستثمرين الحاليين والمرقبين والدائنين وأصحاب المصالح جميعاً، وبالتالي ستعمل على منع إدارة الأرباح او الحد منها.
4. الاهتمام بخصائص لجنة المراجعة، وتفعيل دورها وتدعيم استقلالها.

5. الاهتمام بجودة المراجعة الخارجية والتي ترتبط بتفعيل المراجعة الفعالة والحد أو منع إدارة الأرباح وخاصة في صورة إعادة التصنيف والتي تلجأ إليها الشركات باعتبار أنها وسيلة يصعب اكتشافها من قبل المراجعين.
6. عدم ربط حوافز مجلس الإدارة بالأرباح التشغيلية لأن ذلك يمثل دافع للإدارة لزيادة الأرباح التشغيلية من خلال إعادة التصنيف.
7. إعطاء أهمية أكبر لأثر الدور المزدوج للرئيس التنفيذي على ممارسة الشركات لإدارة الأرباح، حيث يرتبط ذلك الدور ارتباطاً سلبياً بممارسة الشركات لإدارة الأرباح.
- يمكن الرجوع إلى على سبيل المثال

(Knechel et al., 2012; Joo & Chamberlain, 2017; Boahen & Mamatzakis, 2020; Rajeevan, & Ajward, 2020; Góis & Parente, 2020; Chung et al., 2021; Mirza & Abbas, 2022; Bansal, 2023)

2-2 مفهوم المخاطر وأنواعها

2-2-1 مفهوم المخاطر

القرار الاستثماري يصاحبه عائد ومخاطرة ، العائد هو ما يتوقع الحصول عليه من هذا الاستثمار، ومفهوم المخاطر يختلف باختلاف المواقف والادراك البشري لها، وللوصول إلى مفهوم المخاطر يجب تحديد مفهوم الخطر أولاً، والذي عُرف بأنه الضرر المتوقع (Campbell, 2005)، وعرف أيضاً بأنه عدم اليقين بشأن الأحداث المستقبلية وقوتها ونتائجها بالنسبة لنشاط محدد (Aven & Renn, 2009) وبالتالي يمكن القول أن المخاطر هي احتمالية عدم الحصول على العائد المتوقع من القرار الاستثماري نتيجة اختلاف النتائج الفعلية عن النتائج المتوقعة، وتم تعريف المخاطر في أدبيات التمويل بأنها تقلب العوائد أو هو عدم اليقين في القيم المتوقعة، والشك أو عدم اليقين في حدوث الأحداث ونتائجها، وعدم القدرة على تحقيق الأهداف المخططة (Šotić & Rajić, 2015; Chen, 2023)، وفي نموذج تسعير الأصول الرأسمالية دائماً يجب أن يصاحب الاستثمار عالي المخاطر عائد

مرتفع لتعويض المستثمرين عن التقلبات العالية والمخاطر المتزايدة التي تصاحب هذا الاستثمار، وللمخاطر أنواع متعددة يمكن سردها في النقطة التالية.

2-2-2 أنواع المخاطر

يمثل تقسيم المخاطر إلى مخاطر منتظمة (منهجية) ومخاطر غير منتظمة (غير منهجية) أكثر التقسيمات شيوعاً بشكل عام، ويضم كل فرع من الفرعين أنواع متعددة من المخاطر.

• فالمخاطر المنتظمة

هي المخاطر التي تنشأ من عوامل خارجية تؤثر على السوق المالي بالكامل، وهي حالة عدم يقين بشأن الاستثمار في سوق رأس مال محدد، تؤثر على إجمالي الشركات وتؤثر على الاقتصاد ككل، وهي مخاطر غير قابلة للتوزيع ويطلق عليها أيضاً مخاطر السوق لأنها مخاطر تؤثر على السوق بأكمله ولا تؤثر على سهم محدد أو قطاع معين فقط ، وتحدث بسبب عوامل خارجة عن سيطرة الشركات، وهذه المخاطر تثير القلق بشأن الاستثمار في السوق ككل، ولا يمكن تجنبها، ولا يمكن التخفيف من آثارها بقرارات منفردة من الشركات، ومن هذه المخاطر مخاطر تغيرات أسعار الفائدة، مخاطر تقلبات سعر الصرف والتي تنشأ من التغييرات في قيمة العملات الأجنبية والتي تؤثر على معاملات الاستيراد والتصدير وأسعار المواد المحلية، ومخاطر التضخم أو مخاطر القوة الشرائية والتي ينتج من الارتفاع المستمر في مستويات الأسعار العامة والتي تؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للنقود، والمخاطر السياسية والتي تنشأ بسبب عدم الاستقرار السياسي في دولة ما نتيجة لظروفها الداخلية أو ظروف الدول المحيطة بها (Suardana & Dharmadiaksa, 2018; Awawdeh et al., 2020) ولم تقتصر أنواع المخاطر المنتظمة على ما سبق ولكن انضم إليها حديثاً المخاطر الاجتماعية والتي تنشأ عن التغييرات في الأعراف الاجتماعية والاضطرابات، والمخاطر البيئية والتي تمثل التغييرات المناخية أهمها في الوقت الحالي وهي تؤثر على العالم بأكمله، وتؤثر على الدول والكيانات الاقتصادية بداخلها بدرجات متفاوتة وبالتالي لم يعد من المقبول أو من دواعي استمرار نجاح و استقرار اقتصاديات الدول تجاهل مخاطر التغييرات المناخية، وبالرغم من أن المخاطر المناخية لن تؤثر على جميع الشركات بنفس القدر إلا أن المستثمرين لن يستطيعوا أن يتجنبوا هذا الأثر من خلال تنويع استثماراتهم (Coffee, 2021).

• المخاطر الغير منتظمة

هي المخاطر الناشئة من ظروف عدم اليقين التي تحيط بشركة محددة أو قطاع محدد، ونشأ من تغيير عناصر المنافسة أو تغيير سياسة حكومية أو إصدار قوانين ترتبط بنشاط الشركة أو تعرض الشركة لضائقة مالية، وتم تقسيم المخاطر الغير منتظمة إلى مخاطر الأعمال والتي ترتبط بالقدرة التشغيلية للشركة واستراتيجيتها لتحقيق الأرباح والاستمرارية وتجنب المخاطر، وتحقيق إدارة الموارد بصورة أكثر كفاءة وفعالية لتحقيق المصالح لكل المنتسبين للشركة وبالتالي للمجتمع ككل، (Besley & Brigham, 2008) وهذه المخاطر تهدد قدرة الشركات على انجاز الأعمال مما يؤدي إلى فقد الأرباح وتحقيق الخسائر، تشمل أيضاً المخاطر غير المنتظمة مخاطر السيولة والمخاطر المالية وهي المخاطر التي ترتبط بالهيكل التمويلي للشركات، والتي تحرص الشركات دائماً على تحقيق التوازن بين الديون وحقوق الملكية وتعرض كذلك على تجنب مخالفة اتفاقيات الديون أو تعرض الشركات لمخاطر الإفلاس ومن ثم عدم الحصول على مصادر تمويل خارجية مجدداً (Chung et al., 2021).

وكلاً من المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة تمثل إجمالي المخاطر التي لا يمكن تجاهلها عند اتخاذ قرار الاستثمار، والتميز بين المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة يعتمد بشكل أساسي على ما إذا كان الخطر قابل للتوزيع وبالتالي يمكن تقليله أم لا (Damodaran, 2015).

وترى الباحثة أن تحليل المخاطر المنتظمة له فوائد متعددة فهو يعطي نظرة شمولية عن خصائص الاقتصاد الذي تعمل فيه الشركة، ويساعد على فهم المخاطر غير المنتظمة التي تحيط بقطاع محدد عند حدوث مخاطر منتظمة محددة مثل مخاطر تغيرات سعر الصرف وأثرها المتزايد على الشركات التي يرتبط مجالها بالاستيراد والتصدير بصورة كبيرة.

ومن المتعارف عليه ووفقاً لنموذج تسعير الأصول الرأسمالية CAMP الذي يفترض أن باستطاعة المستثمرين تجنب المخاطر غير المنتظمة من خلال تنويع استثماراتهم، ولكنهم لا يستطيعون تجنب المخاطر المنتظمة، كما نستنتج من هذا النموذج أن أسواق رأس المال تعتمد على المخاطر المنتظمة عند تقييم الأسهم وتتجاهل المخاطر غير المنتظمة، وذلك بافتراض أن المستثمرين المتنوعين لا يتحملون تلك المخاطر.

ومن هذا العرض تظهر أهمية دراسة كل العوامل المرتبطة بموضوع المخاطر ويركز هذا البحث على عرض العلاقة بين المخاطر والأرباح وإدارة الأرباح وهو ما تعرضه الباحثة في النقاط القادمة.

2-3 العلاقة بين المخاطر وأداء الشركات

تمارس المخاطر ضغوطاً عالية على الشركات وقد قدم الأدب المحاسبي عديد من الدراسات التي توضح أثر المخاطر على الشركات، ففي دراسة (Alyammahi et al., 2019) تبين أن العلاقة بين عوامل الخطر وعائد الأسهم علاقة هامة احصائياً ومعلومات المخاطر هي معلومات هامة جداً للمستثمرين لوصف وتوضيح العلاقة بين الخطر وعائد الصناعة ولاتخاذ قرار استثماري رشيد، وفي دراسة (El Menshawy, 2018) التي ركزت على دراسة أثر المخاطر غير المنتظمة على عوائد الأسهم في الأسواق الناشئة وبالتحديد السوق المصري أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة بين المخاطر غير المنتظمة وتغيرات عوائد الأسهم وأن حجم الشركة له علاقة عكسية بتغيرات أسعار السهم، وأن المخاطر غير المنتظمة وعلى غير المتوقع لا يمكن استخدامها للتنبؤ بالعوائد المستقبلية للأسهم في السوق المصري.

وعوائد الأسهم لا تتأثر بالمخاطر غير المنتظمة فقط بل تمتد الى المخاطر المنتظمة ومن الممكن كذلك أن تتأثر بالمخاطر المنتظمة في دولة أخرى، ففي نتائج بحث (Hussainey & Khanh, 2019) تبين أن عوائد الأسهم في فيتنام تتأثر بتغيرات الاقتصاد الكلي وخاصة التضخم وسعر الفائدة كما تتأثر بتغيرات الاقتصاد الكلي الأمريكي أيضاً.

ومن فوائد دراسة المخاطر المنتظمة أن تأثيرها ممتد إلى المخاطر غير المنتظمة والخاصة بشركة محددة، فكلما زادت المخاطر المنتظمة لدى دولة محددة زاد تأثيره على الشركات وخاصة مع الشركة التي لديها حساسية أكثر للتغيرات الاقتصادية للدولة وبالتالي يمكن القول انه كلما زادت المخاطر المنتظمة زاد خطر احتمال عدم تحقق العائد المتوقع لدى شركة محددة (Sukrianingrum & Manda, 2020)

وفي مجال البحث عن أثر المخاطر الاقتصادية المرتبطة بالتغيير في سعر الصرف وتغير معدلات الفائدة ومعدل ارتفاع أسعار النفط العام ومؤشرات الإنتاج الصناعي على عوائد الأسهم أثبتت

احدى الدراسات أن عائد الأسهم يتأثر بسعر الصرف وسعر الفائدة أما معدل التضخم أثر على بعض القطاعات فقط، ولم تؤثر مخاطر الإنتاج الصناعي وتغيرات أسعار النفط على عوائد الأسهم (Kandir, 2008)

وفي مجال دراسة أثر المخاطر المالية على المخاطر المنتظمة، أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية للمخاطر المالية قصيرة وطويلة الأجل على المخاطر المنتظمة للأسهم، بالرغم من اختلاف الدول حيث شملت الدراسة بيانات شركات في 4 دول هي الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية وألمانيا ومصر (Wagdi & Tarek, 2019)

وفي خلال أزمات محددة مثل الأزمة المالية عام 2008 كان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص الشركة – مثل الحجم والربحية والنمو والرافعة المالية والسيولة - والمخاطر المنتظمة (Vongphachanh & Ibrahim, 2020)

وفي مجال بحثي مختلف أثبتت إحدى الدراسات أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات يعمل على تخفيض رد فعل المستثمرين تجاه الشركات التي لديها مخاطر منتظمة عالية، وأن النتائج تشير إلى أن المستثمرين بحاجة إلى الاهتمام بالمخاطر التي لدى الشركة أكثر من الربحية المحققة لديها لأنها تؤثر تأثير قوى على الأرباح المستهدفة (Dorfleitner & Grebler, 2022).

وتستنتج الباحثة من العرض السابق أن المخاطر تؤثر على أداء الشركات، كما تؤثر المخاطر المنتظمة على المخاطر غير المنتظمة للشركات، وتؤثر خصائص الشركات مثل الحجم والنمو والهيكل التمويلي والأداء الاجتماعي على درجة تأثر الشركة بالمخاطر المنتظمة، ومن هذا الاستنتاج ترى الباحثة أن الشركات التي تعمل في ظل مجموعة من المخاطر تؤثر على أدائها سوف تسعى إلى تحقيق الأرباح المتوقعة منها بشتى الطرق، وان كانت طرق غير شرعية مثل إدارة الأرباح، وفي الجزء القادم من البحث تتناول الباحثة هذا الاستنتاج بالتوضيح.

4-2 الدراسات السابقة وصياغة الفروض

تم تقسيم الدراسات المتعلقة بموضوع البحث إلى الأقسام التالية:

1-4-2 دراسات سابقة مرتبطة بدراسة أثر العلاقة بين المخاطر وإدارة الأرباح بالاستحقاقات والأنشطة الحقيقية

في هذا الجزء من البحث تهتم الباحثة بعرض الدراسات التي ركزت على العلاقة بين المخاطر التي تواجهها الشركات وممارسة إدارة الأرباح بأسلوبي الاستحقاقات والأنشطة الحقيقية من قبل هذه الشركات.

ركزت هذه الدراسة (Hoang & Phung, 2019) على دراسة أثر الرافعة المالية على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في الشركات الفيتنامية، وأظهرت النتائج أن الرافعة المالية تؤثر تأثيراً موجباً على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وأن ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية يزداد خلال فترات ارتفاع الديون لدى الشركات.

أما دراسة (عبد المجيد، 2020) فقد اهتمت بتوضيح أثر الرافعة المالية للشركات على إدارة الأرباح باستخدام المدخل المحاسبي أو الأنشطة الحقيقية، وأظهرت النتائج أن الرافعة المالية للشركات تؤثر تأثيراً إيجابياً على زيادة استخدام الشركات أسلوب الاستحقاقات لإدارة الأرباح وذلك في بيئة العمل السعودية.

دراسة (Setyoputri & Mardijuwono, 2020) تهدف إلى تقديم دليل على تأثير كلاً من الملكية الإدارية والرافعة المالية والحجم على إدارة الأرباح بالاستحقاقات وذلك اعتماداً على بيانات الشركات الصناعية بإندونيسيا، وأيدت النتائج أن الملكية الإدارية والرافعة المالية تؤثر تأثيراً إيجابياً على إدارة الأرباح بالاستحقاقات، لكن حجم الشركة لم يؤثر عليه.

وسعت دراسة (Marchellina & Firnanti, 2021) إلى بحث أثر النمو والرافعة المالية ومعدل دوران الأصول والربحية وحجم الشركة وعمر الشركة وجودة المراجعة واستقلال مجلس الإدارة، والملكية الإدارية كمتغيرات مستقلة، على إدارة الأرباح بالمدخل الإيجابي (من خلال إدارة الاستحقاقات) كمتغير تابع وباستخدام بيانات من الشركات المدرجة في بورصة إندونيسيا، وأظهرت النتائج أن النمو يؤثر بشكل إيجابي على إدارة الأرباح، يشير هذا إلى أن الشركات التي تشهد نمواً أعلى تميل إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح، لم يظهر للمتغيرات الأخرى أي تأثير على إدارة الأرباح بالاستحقاقات.

في مجال آخر حاولت دراسة (Valaskova et al., 2021) توضيح العلاقة بين الصحة المالية للشركات وإدارة الأرباح باستخدام المدخل المحاسبي، وأكدت النتائج أن الشركات القريبة من الإفلاس تمارس إدارة الأرباح كمحاولة لتحسين مركزها المالي وخداع المستثمرين والدائنين.

أما دراسة (Ghafran et al., 2022) والتي سعت إلى دراسة أثر انشغال لجنة المراجعة على إدارة الأرباح بالمدخل المحاسبي والحقيقي، وأظهرت النتائج انه عندما يكون أكثر أعضاء اللجنة من مجلس الإدارة فأن المتخصصين سيكون تركيزهم على مراجعة الحسابات، وسيركز باقي الأعضاء على ممارسة إدارة الأرباح لتحقيق أهدافهم.

عملت هذه الدراسة (Bansal, et al. 2023) على تحليل الدراسات التي اهتمت بموضوع إدارة الأرباح بثلاثة أشكال وهي إدارة الأرباح وفقاً للمدخل المحاسبي (الاستحقاقات) ومن خلال الأنشطة الحقيقية ومن خلال إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل خلال 3 عقود ووجدت أن فترات الازمات الاقتصادية مثل الأزمة المالية الأوروبية أو العالمية أو الازمات على دول محددة مثل البرازيل أو إسبانيا ، وكذلك خلال الازمات الصحية مثل أزمة كوفيد 19 هناك زيادة في ممارسة المديرين لإدارة الأرباح لتجنب مزيد من الخسائر والتي تنتج من رد فعل المستثمرين خاصة والمهتمين عامة بأداء الشركة عندما تقل الأرباح الحقيقية عن الأرباح المتوقعة، كما أظهرت النتائج أن أداء النظراء وحجم وعمر الشركة والرافعة المالية فرص النمو هي عوامل مؤثرة على ممارسة إدارة الأرباح بإعادة التصنيف الخاطئ لبند المصروفات والإيرادات في قائمة الدخل.

دراسة (Viana et al., 2023) قدمت هذه الدراسة تحليل مختلف حيث تعمل على تحليل العلاقة بين حالة عدم استقرار الاقتصاد الي تمر بها الدولة والاعتماد على أساليب إدارة الأرباح ، وهل تختلف هذه العلاقة في البلاد المتقدمة عن البلاد النامية أو الناشئة ، واعتمدت الدراسة التطبيقية على عينة من الشركات من 34 دولة خلال الفترة 1998-2018، وباستخدام العديد من المتغيرات المتعلقة ببيئة الاقتصاد الكلي قامت الدراسة ببناء مؤشر شامل لعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي لكل دولة، وتوضح النتائج التي توصلت لها الدراسة أنه عند مواجهة قدر أكبر من عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي تقوم الشركات من البلدان المتقدمة بخفض مستوى إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق وتمارس الشركات في الأسواق الناشئة إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق بصورة أكبر، كما تقوم الشركات

في البلاد المتقدمة والناشئة بخفض مستوى إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في حالات عدم الاستقرار الاقتصادي واطهرت النتائج أيضاً أن الارتباط بين عدم استقرار الاقتصاد الكلي وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق أقل في البلدان التي تتمتع بمؤسسات أقوى لحماية المستثمرين ومن العرض السابق تستنتج الباحثة بعض النقاط الهامة التي يمكن سردها كالتالي:

- أثرت الرافعة المالية تأثيراً إيجابياً على ممارسة الشركات إدارة الأرباح بالاستحقاقات والأنشطة الحقيقية في كلاً من الأسواق الناشئة والمتقدمة، ويزداد هذا التأثير في حالات ارتفاع مديونية الشركات.
- الشركات القريبة من حالة الإفلاس تمارس إدارة الأرباح لتحسين وضعها المالي لدى المستثمرين والدائنين، وتؤثر اتفاقيات الديون على ممارسة إدارة الأرباح تأثيراً إيجابياً.
- الملكية الإدارية ونمو الشركات تؤثر تأثيراً إيجابياً على ممارسة إدارة الأرباح بواسطة الشركات.
- خلال فترات الأزمات المالية الخاصة بدولة محددة والأزمات العالمية الاقتصادية والصحية يزداد ممارسات إدارة الشركات لإدارة الأرباح بالأساليب المتعارف عليها سواء بالاستحقاقات أو الأنشطة الحقيقية أو إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل.
- لأثر حجم الشركات على إدارة الأرباح وفقاً للمدخل المحاسبي (الاستحقاقات) وبالنسبة لمدخل الأنشطة الحقيقية النتائج متباينة.
- في البيئة المصرية تحديداً تمارس الشركات إدارة الأرباح بالاستحقاقات والأنشطة لتحقيق الأرباح المستهدفة واتفاقيات الديون.

2-4-2 دراسات سابقة مرتبطة بتحديد العوامل التي ترتبط بممارسة الشركات إعادة التصنيف الخاطى لبنود قائمة الدخل

في هذا الجزء من البحث تهتم الباحثة بعرض الدراسات التي تبحث عن خصائص الشركات التي تمارس عملية إعادة التصنيف.

دراسة (Nagar & Sen, 2017) والتي اهتمت بدراسة العلاقة بين إدارة الأرباح عن طريق إعادة تصنيف بنود المصروفات في قائمة الدخل وبين دورة حياة الشركة لدى الشركات الأمريكية، وأظهرت النتائج أن الشركات في مرحلة التدهور – وهي المرحلة التي يصاحبها انخفاض في ربحية الشركة وانخفاض المبيعات أو تدهور نموها وانخفاض كفاءة الإدارة عامة وانخفاض القيمة السوقية لأسهم الشركة – تلجأ إلى إعادة تصنيف بنود النفقات من خلال تحويل النفقات التشغيلية إلى نفقات مرتبطة بعمليات متوقفة كوسيلة لإدارة الأرباح.

دراسة (Malikov et al., 2019) بحثت هذه الدراسة فيما إذا كانت الشركات في بريطانيا تلجأ إلى إعادة تصنيف الإيرادات عندما تحدد اتفاقيات الديون مستوى للفائدة على أساس الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك، وأظهرت النتائج ان الشركات تلجأ إلى ذلك بالفعل لتحقيق المستويات المطلوبة من الأرباح وفقاً لهذه الاتفاقيات.

وقد تناولت هذه الدراسة (Abiahu et al., 2020) العلاقة بين دورة حياة الشركات وإعادة التصنيف، وتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة نيجيريا، وأيدت النتائج وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين دورة حياة الشركة وإعادة التصنيف، وكذلك وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة وإعادة التصنيف، وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام متخذي القرار سواء المستثمرين أو السلطات وكذلك المراجعين الخارجيين بدورة حياة الشركات كمعلومات هامة تؤثر على الشركات.

ركزت هذه الدراسة (Góis & Parente, 2020) على البحث في أثر آليات الحوكمة على ممارسة الشركات إدارة الأرباح بإعادة التصنيف، وأظهرت النتائج التي استخدم فيها بيانات من الشركات البرازيلية أن التطبيق الفعال لآليات الحوكمة يقلل ممارسة الشركات لإعادة التصنيف.

دراسة (العيسوي، 2020) هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر إدارة الأرباح من خلال إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل على جودة الأرباح التشغيلية، وأوضحت النتائج أن الشركات المصرية تمارس إدارة الأرباح من خلال إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل وأن هذه الممارسات تؤثر تأثيراً عكسياً على جودة الأرباح التشغيلية لهذه الشركات.

دراسة (عبده، 2021) اهتمت هذه الدراسة بالإجابة على بتحديد ما إذا كانت الشركات المصرية تمارس إدارة الأرباح بإعادة تصنيف بنود الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل أم لا؟، وأظهرت النتائج أن الشركات المصرية تنخرط بالفعل في إدارة الأرباح من خلال إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل ، وكذلك أوضحت النتائج أنه توجد علاقة جوهرية بين الصحة المالية للشركات وتتبع المحللين الماليين للشركات ومكافآت الإدارة وإدارة الأرباح بإعادة تصنيف بنود قائمة الدخل وانعكاسها على دقة توقعات المحللين الماليين، وأوصت الدراسة بإجراء مزيد من الدراسات التي تبحث في العوامل التي تؤثر على ممارسات الشركات إعادة التصنيف كمدخل لإدارة الأرباح وخاصة في البيئة المصرية.

وبحثت دراسة (Bansal, 2021A) في تأثير دورة حياة الشركة على ممارسات التصنيف الخاطئ للشركات الهندية، وبحثت الدراسة أيضاً في تأثير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على ممارسات التصنيف الخاطئ للشركات الهندية، وتم في هذه الدراسة فحص شكلين من التصنيف الخاطئ، وهما التصنيف الخاطئ للإيرادات و التصنيف الخاطئ للمصروفات واستناداً إلى عينة مكونة من 19268 من الشركات في بورصة بومباي ، أظهرت النتائج أن الشركات التي تعمل في مرحلة دورة حياة عالية من المرجح أن تشارك في التصنيف الخاطئ للإيرادات و مرحلة دورة حياة منخفضة تشارك في التصنيف الخاطئ للمصروفات، مما يعني أن الشركات تستبدل بين أدوات إعادة التصنيف اعتماداً على سهولة واحتياجات كل أداة، وعلاوة على ذلك، تظهر النتائج أن حجم تحويل النفقات قد زاد بشكل كبير بين الشركات التي تقدم تقاريرها بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مقارنة بالشركات التي تقدم تقاريرها بموجب مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المحلية في فترة ما بعد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مما يعني أن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يؤثر سلباً على الجودة المحاسبية للشركات الهندية.

وفي بحث آخر للمؤلف (Bansal, 2021B) اختبر أثر حجم الشركة وعمرها على تفضيل أسلوب إدارة الأرباح بإعادة التصنيف، أظهرت النتائج أن الشركات الأكبر حجماً وعمرأ تفضل إعادة تصنيف الإيرادات، والشركات الأصغر حجماً وعمرأ تفضل إعادة تصنيف المصروفات وذلك باستخدام بيانات شركات هندية.

أما دراسة (Chung et al., 2021) بحثت في أثر اختلاف نوع الديون والتي ميزت فيه بين السندات العامة والقروض الخاصة على ممارسة إعادة التصنيف، واستخدمت الدراسة بيانات الشركات الكورية وصنفتها إلى شركات ذات ملكية خاصة وشركات ذات ملكية عامة، توضح النتائج أن كلاً من الشركات العامة والخاصة تمارس إعادة التصنيف، وكذلك إعادة التصنيف يتم في الشركات الخاصة التي عليها ديون ويتم تمويلها عن طريق السندات.

دراسة (Bansal, 2022) هدفت هذه الدراسة الى اكتشاف أسلوب إعادة التصنيف الذي تفضله الشركات لتحقيق متوسط ربحية الصناعة، وأيدت النتائج ان الشركات تمارس بالفعل إعادة التصنيف وتفضل إعادة تصنيف بنود الإيرادات على إعادة تصنيف المصروفات، وان دورة حياة الشركة تؤثر على اختيار الشركة لطريقة إعادة التصنيف وذلك بالتطبيق على الشركات الهندية.

دراسة (Deef, 2022) تبحث هذه الدراسة في تأثير العلاقة بين القدرة الإدارية للمديرين وإدارة الأرباح باستخدام إعادة التصنيف على شفافية القوائم المالية وقيمة الشركة في بورصة الأوراق المالية السعودية، أظهرت النتائج أن هناك ممارسات كثيرة للشركات السعودية مرتبطة بإدارة الأرباح بإعادة التصنيف، ان العلاقة بين القدرة الإدارية للمديرين وإدارة الأرباح باستخدام إعادة التصنيف تؤثر تأثير إيجابي على شفافية القوائم المالية وقيمة الشركة في سوق رأس المال السعودي.

في دراسة (Pratiwi et al., 2022) التي ركزت على أثر تعرض الشركات لضائقة مالية على ممارسة إدارة الأرباح من خلال إعادة التصنيف، أظهرت النتائج أن الضائقة المالية التي تتعرض لها الشركات ترتبط إيجابيا بممارسة إعادة التصنيف، وكان للجنة المراجعة تأثير قوي على هذه العلاقة.

كما هدف (Usman et al., 2022) إلى دراسة العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وإعادة التصنيف بين الشركات الألمانية غير المالية ، وبحثت هذه الدراسة في العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة (حجم مجلس الإدارة، اجتماعات مجلس الإدارة، واستقلال مجلس الإدارة والتنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة) وإعادة التصنيف، وجدت هذه الدراسة أن مديري الشركات الألمانية يستخدمون إعادة التصنيف ويصنفون النفقات المتكررة إلى نفقات غير متكررة لتضخيم أرباحهم الأساسية، كما

وجدت هذه الدراسة أن لبعض خصائص مجلس الإدارة مثل حجم المجلس و استقلاله والتنوع بين الجنسين لها تأثير على تقليل ممارسات إعادة التصنيف .

وهدف (Bansal, 2023) في دراسته إلى دراسة العلاقة بين حوافز سوق الائتمان وممارسات إعادة تصنيف عناصر الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل التي يتعمدها المديرون لتضخيم مؤشرات الأداء التشغيلي، مثل إيرادات التشغيل والأرباح التشغيلية، وفحصت هذه الدراسة عينة من الشركات المدرجة في بورصة بمباي، وأظهرت النتائج أن الشركات تفضل تحويل الإيرادات على تحويل النفقات لتجنب مخالفة شروط اتفاقيات الديون، وتبين أن ممارسات إعادة التصنيف الخاطئ للشركة مرتبطة بحوافز سوق الائتمان.

تبحث هذه الدراسة (Bansal & Bashir, 2023) في اتجاه مختلف فهي تبحث في أثر نوع استراتيجية الشركة باعتبارها من الأساليب التي تواجه بها الشركات المخاطر التشغيلية لديها على المفاضلة بين إعادة التصنيف باستخدام بنود المصروفات وبنود الإيرادات ، واستخدمت الدراسة استراتيجية تمايز المنتجات واستراتيجية ريادة التكلفة ، واطهرت النتائج ان الشركات تعتمد للتفضيل بين أسلوب إعادة التصنيف على أساس إمكانية التطبيق وملائمة الاسلوب لظروف الشركة ، وبالتحديد الشركات التي تعتمد على ريادة التكلفة والشركات التي تعتمد على الاستراتيجية معاً تفضل إعادة التصنيف باستخدام بنود المصروفات، أما الشركات التي تعتمد على استراتيجية تمايز المنتجات تفضل إعادة تصنيف بنود الإيرادات، وتوصي الدراسة بضرورة اهتمام المستثمرين والمحللين الماليين باستراتيجية العمل داخل الشركة لتكوين رؤية مفيدة عم مدى جودة التقارير المالية للشركات.

أما دراسة (Kumar, 2023) فقد درست تأثير مخاطر التقاضي على استخدام الشركة إعادة التصنيف، وتشير النتائج إلى أن الشركات التي لديها انخفاض في مخاطر التقاضي لا تمارس إعادة التصنيف كأسلوب لإدارة الأرباح وتعتمد بشكل أكبر على إدارة الأرباح وفقاً للمدخل المحاسبي (الاستحقاقات)، وتساهم هذه الدراسة في ضرورة التركيز من قبل الباحثين والمنظمات المهنية والقانونية والمراجعين على معرفة كيفية تأثير التغييرات في مخاطر التقاضي على اختيار أساليب إدارة الأرباح من قبل الشركات المعرضة له.

أما دراسة (Lacina & Garner, 2023) نهجت طريقاً مختلفاً عن الدراسات الأخرى فقد اختبرت أثر تعرض شركات البترول إلى أزمة تسرب النفط والتي تعتبر مخاطر تشغيلية على ممارسة الشركات لإعادة التصنيف الخاطئ لبند المصروفات لخفض الأرباح التشغيلية، وقد أيدت النتائج صحة الفرض.

تركز هذه الدراسة (Mamatzakakis & Russo, 2023) على أثر العوامل الثقافية لدول شرق أوروبا والتي انضمت حديثاً إلى الاتحاد الأوروبي ومن هذه الصفات الفردية وقوة السلطة وتجنب المخاطر والتخطيط طويل الأجل والاعتماد بصورة أكثر على الرجال، الاقتصاد الذي لا يعتمد على أسواق رأس المال، وظهرت النتائج أن كل هذه الصفات ارتبطت ارتباطاً إيجابياً بإدارة الأرباح على أساس إعادة التصنيف، وأوصت الدراسة إلى ضرورة انتباه المسؤولين والمستثمرين إلى دراسة العوامل التي تؤثر على تبني الشركات لإدارة الأرباح عن طريق إعادة التصنيف وخاصة في الأسواق الناشئة.

وفي اتجاه آخر اهتمت دراسة (Sanad, 2023) بدراسة أثر الإفصاح عن طريق لغة XBRL والاعتماد على إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل كأسلوب لإدارة الأرباح، وظهرت النتائج أن تطبيق لغة XBRL يؤدي إلى زيادة الاعتماد على إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل كأسلوب لإدارة الأرباح على أساس أنها طريقة مخادعة ولا يمكن كشفها، وقد تمت هذه الدراسة على شركات في منطقة مجلس التعاون الخليجي.

ودراسة (Tobar et al., 2023) بحثت في صحة فرضية أن الشركات تمارس إدارة الأرباح من خلال تغيير تصنيف النفقات التشغيلية إلى نفقات غير تشغيلية أو التلاعب في النفقات الضريبية المستحقة وذلك لتجنب الإفصاح عن حدوث خسائر فعلية أو انخفاض الأرباح وايدت النتائج صحة هذه الفرضية.

3-4-2 التعليق والفجوة البحثية

من خلال عرض الدراسات السابقة يمكن استنتاج مجموعة من النقاط الهامة كالتالي

- تلجأ الشركات إلى ممارسة إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل عند مواجهة خطر بيئي محدد، وعند الرغبة في زيادة الأرباح التشغيلية أو خفضها.

- يرتبط الإفصاح بلغة XBRA ارتباطاً موجباً بممارسة إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل لأنها طريقة صعب اكتشافها.
- تؤثر آليات الحوكمة على ممارسة الشركات إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل فخصائص مجلس الإدارة وخاصة الحجم والاستقلال والتنوع بين الجنسين ولجنة المراجعة الفعالة تساعد على تقليل ممارسات إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل.
- عندما ترغب الشركات في تحقيق مستوى محدد من الأرباح لمقابلة الأرباح المستهدفة أو مقابلة متوسط أرباح الصناعة أو توقعات المحللين الماليين تلجأ إلى إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل.
- إذا تعرضت الشركة إلى ضائقة مالية تجعلها تحقق خسائر أو تكن نتائجها قريبة من تحقيق الخسائر تلجأ إلى إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل.
- التمويل الخارجي يرتبط بممارسة إعادة التصنيف وخاصة حالة الاعتماد على التمويل عن طريق السندات.
- لا يؤثر هيكل ملكية الشركات على إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل، ولكن الشركات ذات الملكية الخاصة والتي تعتمد على السندات في التمويل الخارجي تمارس إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل أكثر من الشركات الأخرى.
- الشركات التي ترتبط بعقود ديون لها شروط خاصة تفرض تحقيق مستوى أرباح محدد تلجأ إلى إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل.
- تؤثر استراتيجية الشركات على اختيار أسلوب إعادة التصنيف، وتفاضل الشركات بين الأسلوبين بناء على سهولة التطبيق وظروف الشركات.
- تعتمد الشركات في الأسواق الناشئة على إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل كممارسة لإدارة الأرباح كما يتم في الأسواق المتقدمة.
- يؤثر حجم الشركات تأثيراً إيجابياً على إعادة التصنيف.
- في البيئة المصرية تمارس الشركات إعادة التصنيف، تؤثر هذه الممارسات تأثيراً عكسياً على جودة الأرباح التشغيلية، كما تجد علاقة بين الصحة المالية للشركات وتتبع المحللين الماليين ومكافآت الإدارة وإعادة تصنيف بنود قائمة الدخل.

وترى الباحثة استناداً إلى ما تقدم أن موضوع تحديد العناصر التي تؤثر على ممارسة الشركات لإعادة تصنيف بنود قائمة الدخل هو موضوع حديث، وتواصت الدراسات فيه بإجراء مزيد من الدراسات التي تحدد العوامل التي تدفع الشركات لإعادة تصنيف بنود قائمة الدخل تتوافق نتائج هذه الدراسات مع فكرة نظرية المحاسبة الإيجابية التي تقول إن الشركات تمارس إعادة التصنيف كوسيلة لإدارة الأرباح لتجنب مخالفة شروط اتفاقيات الديون وتحقيق مستوى الأرباح المرجو والمتوقع من المحللين الماليين أو المستثمرين وخاصة عندما يتعلق الأمر بالمكافآت الخاصة بهم، وتختار الشركات أداة التحويل على أساس سهولة الحاجة ومزايا التكاليف والقيود المرتبطة بكل أداة.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة سواء المتعلقة بإدارة الأرباح بإعادة التصنيف أو بالاستحقاقات أو الأنشطة الحقيقية يمكن القول ان هذه الدراسة هي امتداد للدراسات السابقة التي تهدف إلى دراسة العوامل التي تؤثر على ممارسة إدارة الشركات إدارة الأرباح.

ولكنها تختلف في

- ❖ تركز هذه الدراسة على دراسة أثر المخاطر المنتظمة التي تحيط بالسوق المصري والتي تأثرت كثيراً بحالة النمو التي يشهدها الاقتصاد المصري وما صاحبها من تحرير سعر الصرف (تعويم العملة المصرية) لأكثر من مرة منذ عام 2016، مما أثر بالتأكيد على أسعار المواد الخام والمنتجات والسيولة وارتفاع حالة التضخم في البيئة المصرية سواء بسبب أحوال الاقتصاد المصري خاصة وكذلك بسبب أثار أزمة كوفيد 19 على العالم أجمع، وبسبب اثار الحروب الطاحنة بين روسيا وأوكرانيا وعدم الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط بسبب ممارسات الاحتلال الإسرائيلي.
- ❖ كما تركز هذه الدراسة أيضاً على المخاطر المالية غير المنتظمة والتي تؤثر على مستقبل الشركات وبالتالي على قرارات المهتمين بالشركات.
- ❖ يدعم تميز هذه الدراسة اهتمامها بدراسة أثر خصائص محددة للشركات على ممارسة إدارة الأرباح.

- ❖ اختيار الباحثة لأسلوب إدارة الأرباح من خلال إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل هو امتداد للدراسات التي تهتم بدراسة العوامل المؤثرة على إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل كأسلوب جديد من أساليب إدارة الأرباح التي يصعب اكتشافها من قبل المهتمين والمراجعين، واستجابة لتوصية كثير من الدراسات بأجراء دراسات متعددة في بيئات عمل لها سمات مميزة لمعرفة العوامل التي تؤثر على إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل.
- ❖ اختبار أثر هذه المتغيرات المتعلقة بالمخاطر المنتظمة وغير المنتظمة وخصائص الشركة على ممارسة إدارة الأرباح من خلال إعادة التصنيف لبنود قائمة الدخل للتأثير على رقم الربح التشغيلي وثبات رقم الربح النهائي يمثل محاولة أولى على حد علم الباحثة إلى الآن، ويمثل مساهمة بحثية جديدة في مجال تحديد العوامل التي تؤثر على استخدام الشركات إدارة الأرباح من خلال إعادة التصنيف الخاطئ لبنود قائمة الدخل.
- ❖ تطبيق هذه الدراسة على بيانات من الشركات المصرية الصناعية يعطى لها بعد تميز آخر من وجهة نظر الباحثة لأنه يساعد على كشف ممارسات إدارة الأرباح وتسليط الضوء على المعلومات التي يجب على المستثمرين والدائنين التركيز عليها عند اتخاذ قرارهم الاستثماري، ولتجنب الاستثمار في شركات تمارس إدارة الأرباح والتي ستؤدي الى كوارث اقتصادية مثل انهيار سعر السهم في الآجل المتوسط أو الطويل.

4-4-2 صياغة فروض البحث

وفقاً لأهداف البحث والصياغة السابقة من الإطار النظري يمكن صياغة فروض البحث كالتالي

الفرض الأول

"توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين إعادة التصنيف الخاطئ لبنود المصروفات في قائمة الدخل وكلاً من المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة للشركات".

الفرض الثاني

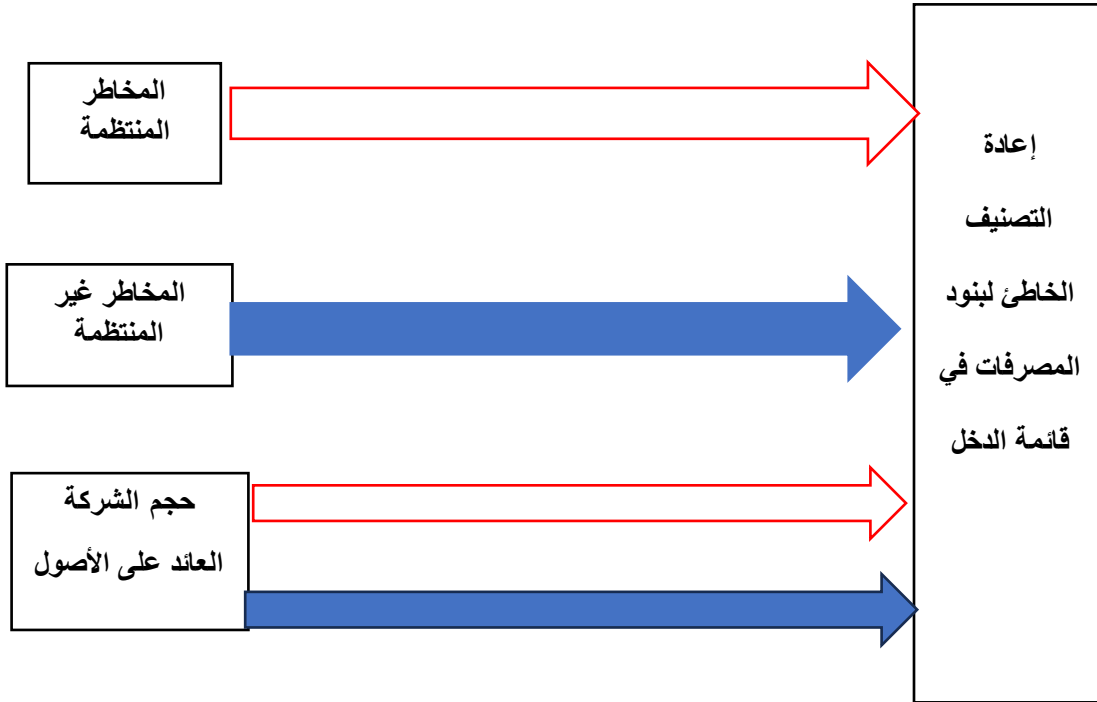
" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكلاً من المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة وحجم الشركة والعاقد على الأصول على استخدام المديرين إدارة الأرباح عن طريق إعادة تصنيف بنود المصروفات في قائمة الدخل".

الفرض الثالث

" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكلاً من المخاطر المنتظمة وحجم الشركة والعائد على الأصول على استخدام المديرين إدارة الأرباح عن طريق إعادة تصنيف بنود المصروفات في قائمة الدخل".

الفرض الرابع

" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكلاً من المخاطر غير المنتظمة وحجم الشركة والعائد على الأصول على استخدام المديرين إدارة الأرباح عن طريق إعادة تصنيف بنود المصروفات في قائمة الدخل".
والشكل التالي يوضح الفروض المرتبطة بنماذج الانحدار.



الشكل التوضيحي لنماذج البحث الإحصائية الخاصة بنماذج الانحدار

3- دراسة اختبارية على الشركات المصرية

يتمثل الهدف العام للدراسة الاختبارية لهذا البحث في دراسة العلاقة بين كلاً من المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة وممارسة الشركات إدارة الأرباح باستخدام إعادة التصنيف الخاطئ لبنود المصروفات في قائمة الدخل للشركات المصرية، وعلى ذلك يمكن توضيح منهجية هذه الدراسة في الجزء التالي من البحث.

3-1 مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المدرجة في مؤشر EGX30 خلال فترة الدراسة، أما عينة الدراسة فقد لجأت الباحثة إلى اختيار عينة تحكمية وهي الشركات التي تنتمي إلى القطاع الصناعي وذلك، ذلك تماشياً مع متغيرات الدراسة وخاصة متغيرات المخاطر والتي تختلف تأثيرها على القطاعات، يمثل قطاع الصناعة قطاع هام واعد من قطاعات الاقتصاد المصري، وتشير بيانات وزارة الصناعة، إلى أن القطاع الصناعي جاء في المرتبة الأولى من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بحصة لا تقل عن 17%، وساهم أيضاً في زيادة فرص العمل، وتزايد أهمية القطاع مع زيادة مساهمة القطاع في النشاط التصديري بنسبة تصل إلى 85% من إجمالي الصادرات السلعية غير البترولية، مما يؤهله ليحتل مرتبة متقدمة في قائمة مصادر النقد الأجنبي لمصر، وينظر إليه باعتباره طوق النجاة للاقتصاد المصري وخاصة مع زيادة المشروعات وتلبية شروط التصدير واستيعاب عدد اكبر من الأيدي العاملة،(الهيئة العامة للاستعلامات قطاع الصناعة، مركز المعلومات واتخاذ القرار مجلس الوزراء 2023) بالرغم من هذه الأهمية لهذا القطاع إلى أنه يتعرض لمخاطر كبيرة في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي الذي تمر به مصر الآن والذي بدأ من 2016 وهو تاريخ تحرير سعر الصرف في الفترة الحالية لأول مرة(الهيئة العامة للاستعلامات، قطاع الصناعة، 2023، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات، 2023).

3-2 نماذج الدراسة وقياس المتغيرات

ستعتمد الباحثة في إتمام هذه الدراسة على خمسة نماذج للانحدار المتعدد، مع ملاحظة أن النموذجين الأول والثاني استخدمنا لحساب المتغير التابع وباقي النماذج استخدمت لاختبار صحة الفروض الإحصائية وهي كالآتي:

النموذج الاول:

يهدف هذا النموذج إلى تقدير الأرباح التشغيلية غير المتوقعة من خلال المعادلة الآتية:

$$CE_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 CE_{i,t-1} + \beta_2 ATO_{i,t} + \beta_3 ACCRUALS_{i,t} \\ + \beta_4 ACCRUALS_{i,t-1} + \beta_5 \Delta SALES_{i,t} + \beta_6 NEG_ \Delta SALES_{i,t} \\ + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

- $CE_{i,t}$: الأرباح التشغيلية الفعلية للشركة في السنة t وتحسب كالاتي (المبيعات - تكلفة البضاعة المباعة - مصاريف البيع والتوزيع - المصاريف الإدارية والعمومية) / المبيعات
- $CE_{i,t-1}$ الأرباح التشغيلية الفعلية للشركة $t-1$ في السنة
- β_0 : ثابت الانحدار
- $\beta_6, \beta_5, \beta_4, \beta_3, \beta_2, \beta_1$ معاملات انحدار المتغيرات المستقلة بالنموذج
- $\varepsilon_{i,t}$ الخطأ العشوائي (البواقي)

النموذج الثاني:

يهدف هذا النموذج الى قياس المتغير التابع الذي يتمثل في الفرق بين الارباح التشغيلية الفعلية والارباح التشغيلية المتوقعة وتتمثل في النموذج التالي

$$UC_CE_{i,t} = CE_{i,t} - (\widehat{\beta}_0 + \widehat{\beta}_1 CE_{i,t-1} + \widehat{\beta}_2 ATO_{i,t} + \widehat{\beta}_3 ACCRUALS_{i,t} \\ + \widehat{\beta}_4 ACCRUALS_{i,t-1} + \widehat{\beta}_5 \Delta SALES_{i,t} + \widehat{\beta}_6 NEG_ \Delta SALES_{i,t} \\ + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

- $UC_CE_{i,t}$ الفرق بين الأرباح الأساسية الفعلية والمتوقعة
- $\widehat{\beta}_5, \widehat{\beta}_4, \widehat{\beta}_3, \widehat{\beta}_2, \widehat{\beta}_1, \widehat{\beta}_0, \widehat{\beta}_6$

والمتغير التابع هو إعادة التصنيف لبند المصروفات في قائمة الدخل $UC_CE_{i,t}$

- ستعتمد الباحثة طريقة دراسة (McVay, 2006) لحساب المتغير التابع لهذه الدراسة وذلك وفقاً للخطوات التالية:

1- حساب القيمة الفعلية للأرباح التشغيلية $CE_{i,t}$:

وتحسب كالاتي (المبيعات - تكلفة البضاعة المباعة - مصاريف البيع والتوزيع - المصاريف الإدارية والعمومية) / المبيعات

2- حساب القيمة المتوقعة (المقدرة) للأرباح التشغيلية $CE_{i,t}$: بواسطة نموذج الانحدار الأول

• $CE_{i,t-1}$ الأرباح التشغيلية الفعلية للشركة $t-1$ في السنة

3- حساب الفرق بين القيمة الفعلية والقيمة المقدرة للأرباح التشغيلية التي تم الحصول عليها في الخطوة السابقة، وتشير زيادة الأرباح التشغيلية المقدرة عن الفعلية إلى ممارسة الشركات إدارة الأرباح بإعادة تصنيف بنود المصروفات.

4- ربط هذا الفرق بين القيمة الفعلية للأرباح التشغيلية والقيمة المقدرة لها بنسبة النفقات غير المتكررة إلى المبيعات، تم الاعتماد على نسبة النفقات غير المتكررة / المبيعات كمؤشر لبيان أو لتقدير أن الفرق بين الأرباح التشغيلية المقدرة والفعلية يعود إلى إعادة تصنيف المصروفات التشغيلية إلى مصروفات غير متكررة، وذلك لأن قائمة الدخل للشركات المصرية التي تمثل عينة البحث تم إعدادها على أساس معايير المحاسبة المصرية التي لا يتم عرض النفقات غير المتكررة بصورة مستقلة في قائمة الدخل (عبد، 2021)

النموذج الثالث: نموذج اختبار الفرض الثاني (H2)

يهدف هذا النموذج إلى قياس أثر المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة والمتغيرات الرقابية على استخدام المديرين إدارة الأرباح عن طريق إعادة تصنيف بنود المصروفات في قائمة الدخل.

$$UC_CE_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 BETA_{i,t} + \beta_2 LEV_{i,t} + \beta_3 LR_{i,t} + \beta_4 NRI_{i,t} + \beta_5 Size_{i,t} + \beta_6 RoA_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

NRI نسبة النفقات غير التشغيلية / المبيعات، وقد استخدمتها الباحثة لأن شركات عينة البحث تتبع عند إعداد قائمة الدخل المعايير المصرية والتي لا تظهر النفقات غير المتكررة والخاصة كبند مستقل

حيث أن $BETA_{i,t}$ كبديل عن مخاطر منتظمة للشركة، وقد استخدمته كثير من الدراسات كبديل عن المخاطر المنتظمة منها

(Dechow & Dichev, 2002; Al-Najjar & Hussainey, 2009; Dorfleitner & Grebler, 2022; Elmarzouky et al., 2022;)

المخاطر غير المنتظمة

واختارت الباحثة المخاطر المالية كممثل للمخاطر غير المنتظمة فقد تم تناولها في كثير من الدراسات التي ترتبط بإدارة الأرباح سواء بالاستحقاقات إدارة الأرباح مدخل الأنشطة أو بإعادة التصنيف، وتم قياس المخاطر المالية بكلاً من الرافعة المالية ونسبة السيولة السريعة. $LEV_{i,t}$ هي الرافعة المالية إجمالي الديون / إجمالي الأصول في نهاية السنة المالية

(Chung et al., 2021; Elmarzouky et al., 2022; Bansal & Bashir, 2023)

$LR_{i,t}$ هي نسبة السيولة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

(Bansal et al., 2023)

المتغيرات المستقلة الرقابية والتي تعبر عن خصائص الشركة

Size حجم الشركة يقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول (Bansal & Bashir, 2023)

RoA العائد على الأصول = صافي الربح / إجمالي الأصول كمؤشر لربحية الشركة

(Marchellina & Firnanti, 2021)

النموذج الرابع: نموذج اختبار الفرض الثالث (H3)

يهدف هذا النموذج إلى قياس أثر المخاطر المنتظمة فقط على استخدام المديرين إدارة الأرباح عن طريق إعادة تصنيف بنود المصروفات في قائمة الدخل

$$UC_CE_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 BETA_{i,t} + \beta_2 NRI_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

النموذج الخامس: نموذج اختبار الفرض الرابع (H4)

يهدف هذا النموذج إلى قياس أثر المخاطر غير المنتظمة والمتغيرات الرقابية على استخدام المديرين إدارة الأرباح عن طريق إعادة تصنيف بنود المصروفات في قائمة الدخل.

$$UC_CE_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 LEV_{i,t} + \beta_2 LR_{i,t} + \beta_3 NRI_{i,t} + \beta_4 Size_{i,t} + \beta_5 RoA_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

ويعرض الجدول رقم (1) أسماء المتغيرات وطريقة حسابها

جدول رقم (1) قياس المتغيرات

اسم المتغير	الرمز	طريقة الحساب
المتغير التابع التصنيف الخاطئ المتعمد لبندود المصروفات بقائمة الدخل	$UC_CE_{i,t}$	الفرق بين الأرباح التشغيلية المتوقعة والأرباح التشغيلية الفعلية
المتغيرات المستخدمة في حساب المتغير التابع إعادة تصنيف بنود المصروفات في قائمة الدخل		
الأرباح التشغيلية الفعلية للشركة في السنة _t	$CE_{i,t}$	وتحسب كالاتي (المبيعات - تكلفة البضاعة المباعة - مصاريف البيع والتوزيع - المصاريف الإدارية والعمومية) / المبيعات
الأرباح التشغيلية الفعلية للشركة في السنة _{t-1}	$CE_{i,t-1}$	الأرباح التشغيلية الفعلية للشركة في السنة السابقة
معدل دوران الأصول	$ATO_{i,t}$	= (الأصول التشغيلية-الخصوم التشغيلية) / المبيعات، الأصول التشغيلية = إجمالي الأصول - (النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل)، والخصوم التشغيلية = إجمالي الخصوم- إجمالي الديون - إجمالي حقوق الملكية - توزيعات الأسهم الممتازة)
الاستحقاقات في السنة _t	$ACCRUALS_{i,t}$	صافي الربح قبل البنود غير العادية في السنة الحالية - صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة في السنة الحالية / المبيعات
الاستحقاقات في السنة _{t-1}	$ACCRUALS_{i,t-1}$	صافي الربح قبل البند غير العادية في السنة السابقة - صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة في السنة السابقة / المبيعات.
التغير في المبيعات للشركة في السنة _t	$\Delta SALES_{i,t}$	التغير في المبيعات للشركة في السنة الحالية - التغير في المبيعات للشركة في السنة السابقة / المبيعات للشركة في السنة الحالية.
متغير وهمي مرتبط بالتغير في المبيعات	$NEG_SALES_{i,t}$	تم حسابه كالاتي، إذا كان التغير في المبيعات سالب يأخذ القيمة 1، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك.
نسبة النفقات غير التشغيلية إلى المبيعات	NRI	النفقات غير التشغيلية / المبيعات.
المتغير المستقل للمخاطر المنتظمة		
بيتا	$BETA_{i,t}$	تم تقديره باستخدام معادلة الانحدار لمدة 52 أسبوعاً للتغير في النسبة لمنوية لسعر السهم بالنسبة إلى النسبة المنوية لتغير للسوق ككل.
المتغيرات المستقلة عن المخاطر غير المنتظمة		
الرافعة المالية	$LEV_{i,t}$	إجمالي الديون / إجمالي الأصول في نهاية السنة المالية
نسبة السيولة	$LR_{i,t}$	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة
المتغيرات الرقابية		
حجم الشركة	$Size$	حجم الشركة يقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول
العائد على الأصول	RoA	صافي الربح / إجمالي الأصول كمؤشر لربحية الشركة

3-3 تحليل النتائج الإحصائية واختبارات الفروض

قامت الباحثة باستخدام برنامج الإيفوز الإصدار الثالث عشر (EViews(V.13) في إجراء التحليل الإحصائي للبيانات للإجابة عن اسئلة الدراسة واختبار فرضيتها وفقاً للأساليب الإحصائية المتبعة، وقد تم الاعتماد على منهجية تحليل البيانات الاطارية (Data panel analysis) ، وهي النماذج التي تهتم بدراسة المتغيرات وفقاً للقطاعات والزمن ، حيث أن هذه المنهجية تتناسب مع بيانات الدراسة وكذلك الأسلوب الأمثل لاختبارات الفروض ، حيث تتميز نماذج البيانات الاطارية بالشمولية في التحليل لأنها تتضمن البيانات القطاعية (الخاصة بالشركات محل الدراسة) مع البيانات الزمنية (السلسلة الزمنية محل الدراسة)، كما أنها تأخذ في الاعتبار الاختلافات الضمنية داخل البيانات القطاعية والبيانات الزمنية عند تقدير نموذج الانحدار، لذلك يصبح النموذج المستنتج وفقاً لهذه الطريقة قابل للتطبيق بشكل جيد (Gujarati,2008)

أولاً: نتائج الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

يمكن استعراض التحليل الإحصائي الوصفي للمتغيرات محل الدراسة باستخدام مجموعة من الاساليب الاحصائية الوصفية والتي تتمثل في (المتوسط – الوسيط – الانحراف المعياري) لمتغيرات الدراسة خلال الفترة من 2016-2021، كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم (2) الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

الانحراف المعياري Std. Dev.	الوسط الحسابي Mean	المتغيرات
0.167244	0.002692	UE_CE
0.479260	0.792179	Beta
0.117058	-0.0068	NRI
0.184945	0.174872	LEV
0.961839	1.579231	LR
1.225799	9.180256	Size
-0.18	0.117051	RoA

تشير بيانات الجدول إلى أن قيمة الوسط الحسابي لمتغير التابع (UE_CE) وتبلغ (0.0026) وبانحراف معياري 0.167 ، كما تبلغ قيمة الوسط الحسابي ل Beta (0.79) والذي يعبر عن المخاطر

المنتظمة ويمثل متغير مستقل وانحراف معياري (0.48) ، كما تبلغ قيمة الوسط الحسابي NRI (-0.0068) وانحراف معياري (0.11) صغير ، اما المتغير LEV كانت قيمة الوسط الحسابي (0.174) وانحراف معياري (0.184) ، كما تبلغ قيمه الوسط الحسابي لمتغير LR (1.57) انحراف معياري (0.962) ويمثل المتغير المستقل ، كما تبلغ قيمه الوسط الحسابي لمتغير Size (9.18) وانحراف معياري (1.23) ويمثل في المتغير الرقابي ، كما تبلغ قيمه الوسط الحسابي RoA (0.11) بانحراف معياري - (0.18) ويمثل متغير الرقابي ، حيث يوضح الجدول أن البيانات لكل المتغيرات تتميز بتشتت قليل .

جدول رقم (3) الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة الخاصة بحساب المتغير التابع UE_CE

الانحراف المعياري Std. Dev.	الوسط لحساب Mean	المتغيرات
0.171097	0.244359	CE_{it}
1.377231	0.999615	ATO
0.232567	0.048590	ACCRUALS_{it}
0.260845	0.092564	ACCRUALS_{i t-1}
1.068741	0.213846	SALES
0.446431	0.269231	NEG_ SALES

تشير بيانات الجدول الى ان قيمة الوسط الحسابي CE_{it} وتبلغ (0.244) والتي تمثل متغير الارباح التشغيلية، كما تبلغ قيمة الوسط الحسابي ل ATO (0.99)، كما تبلغ قيمه الوسط الحسابي ACCRUALS_{it-1} (0.092564) كما تبلغ قيمه الوسط الحسابي ACCRUALS_{it} (0.0485)، كما تبلغ قيمه الوسط الحسابي SALES (0.213)، كما تبلغ قيمه الوسط الحسابي NEG_ SALES (0.269) حيث يوضح الجدول أن البيانات لكل المتغيرات تتميز بتشتت قليل.

ثانياً: نتائج اختبارات الفرض الأول

وذلك من خلال دراسة الارتباط بين المتغير التابع إعادة التصنيف الخاطئ بنود المصروفات في قائمة الدخل والمتغيرات المستقلة، قامت الباحثة باستخدام معامل الارتباط بيرسون لتحديد درجة المعنوية وشكل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ويساعد هذا الأسلوب على التعبير عن درجة جودة العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة، ولاختبار الفرض الأول من فروض البحث والجدول التالي رقم 4 يوضح ذلك

جدول رقم (4) مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابع

NRI	LR	LEV	BETA	UE_CE	
				1	UE_CE
			1	-0.2871	BETA
		1	0.1290	-0.3084	LEV
	1	-0.499	-0.021	0.0012	LR
1	0.2847	-0.1488	0.0054	0.02356	NRI

توضح مصفوفة الارتباط العلاقة بين كلا من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، حيث تشير إلى وجود ارتباط بين كلا من المخاطر المنتظمة **BETA** و ادارة الارباح **UE_CE** بدرجة ارتباط (-0.287) وكانت اتجاه العلاقة عكسية و هذا الارتباط معنوي عند مستوى (1%)، و يوجد علاقة بين كلاً من **UE_CE** والمخاطر غير المنتظمة **LEV** بدرجة ارتباط (-0.3084) وكانت اتجاه العلاقة عكسية ، وكذلك يوجد علاقة **UE_CE** و المخاطر غير المنتظمة **LR** بدرجة ارتباط (0.1290) و هذا الارتباط معنوي عند مستوى (1%) وعلاقة طردية ، ثم يوجد علاقة بين كلاً من **NRI** و **UE_CE** بدرجة ارتباط (**0.0235**) وهذا الارتباط معنوي عند مستوى (1%)، والعلاقة طردية وهذه العلاقة بين الأرباح الأساسية غير المتوقعة ونسبة النفقات غير التشغيلية إلى المبيعات تدل على ممارسة الشركات الممثلة لعينة البحث إدارة الأرباح بإعادة تصنيف المصروفات في قائمة الدخل، وهذه النتائج تتفق مع دراسة (عبد، 2021)

كما تؤكد النتائج على قبول الفرض الأول للبحث الذي ينص على

"يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين إعادة التصنيف الخاطئ لبنود المصروفات في قائمة الدخل وكلاً من المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة للشركات".

ثالثاً: نتائج تحقق شروط نماذج الانحدار

وفقاً للتحليل القياسي econometric analysis لابد من إجراء الاختبارات التحقيقية لنموذج الانحدار للتأكد من أن النموذج كفاء وخالي من المشاكل القياسية وهي كالآتي:

1- اختبار مشكلة الازدواج الخطي (Multicollinearity)

تم اختبار مشكلة الازدواج الخطي (Multicollinearity) ذلك لتتأكد الباحثة من عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة والرقابية المدرجة بالنماذج وتم ذلك باستخدام كلاً من

أ/ دراسة علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض

قامت الباحثة باستخدام معامل الارتباط بيرسون لتحديد درجة المعنوية وشكل العلاقة بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض والجدول التالي يوضح شكل هذه العلاقة

جدول رقم (5) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

SIZE	ROA	NRI	LR	LEV	BETA	
					1	BETA
				1	0.1290	LEV
			1	-0.499	-0.0218	LR
		1	0.2847	-0.1488	0.0054	NRI
	1	0.2199	0.5376	-0.6793	-0.3024	ROA
1	-0.1277	-0.0865	-0.338	0.1684	0.3715	SIZE

توضح مصفوفة الارتباط العلاقة بين من المتغيرات المستقلة وبعضها البعض، حيث تشير إلى وجود ارتباط بين كلاً من المخاطر المنتظمة BETA والرافعة المالية LEV حيث بلغ قيمة معامل الارتباط (0.13) وكانت اتجاه العلاقة طردية وهذا الارتباط معنوي عند مستوى (1%)، وأيضاً يوجد علاقة ارتباط بين BETA و نسبة السيولة LR درجة الارتباط (-0.02) والعلاقة عكسية ، وكذلك يوجد علاقة بين كلا من NRI نسبة النفقات التشغيلية إلى المبيعات و BETA درجة الارتباط (0.005) وعلاقة طردية، أما عن علاقة BETA ب ROA كانت علاقة عكسية بدرجة ارتباط (-0.3) ، وعلاقة BETA و SIZE كانت علاقة طردية بقوة (0.37)، وكانت كل هذه العلاقات معنوية عند مستوى (1%) وهذا يدل على أنها علاقات مؤثرة وان كانت ضعيفة، وكانت أكبرها بين BETA و SIZE وكانت باتجاه عكسي ، وأصغرها NRI و SIZE باتجاه عكسي أيضاً.

أما عن علاقات الرافعة المالية وهو متغير مستقل يمثل المخاطر غير المنتظمة LEV بباقي المتغيرات المستقلة فكانت بينه ونسبة السيولة LR علاقة عكسية بدرجة ارتباط (-0.49)، اما عن

علاقة LEV وNRI علاقة عكسية بدرجة ارتباط (-0.15)، ثم يوجد علاقة بين LEV وROA كانت علاقة عكسية بدرجة ارتباط (-0.67)، وبين LEV وSIZE علاقة طردية بدرجة ارتباط (0.17) كل هذه الارتباط معنوي عند مستوى (1%)، كان أكبر ارتباط بين متغير LEV وROA باتجاه عكسي وأقلها LEV وROA بعلاقة عكسية أيضاً.

أما عن علاقات متغير السيولة LR وNRI كانت علاقة طردية بدرجة ارتباط (0.28)، وبين LR وROA علاقة موجبة بدرجة الارتباط (0.58)، وبين LR وSIZE علاقة عكسية بقوة (-0.34) وهذا الارتباط معنوي عند مستوى (1%)، وكان أكبر علاقة LR وROA باتجاه موجب أقلها بين LR وBETA باتجاه عكسي.

أما عن علاقات متغير NRI وROA كانت علاقة طردية بقوة (0.22)، وبين NRI وSIZE علاقة عكسية بقوة (-0.08) وهذا الارتباط معنوي عند مستوى (1).

وكل هذه العلاقات معنوية ولكن بدرجات ارتباط تسمح بدخول المتغيرات المستقلة في نماذج الانحدار لعدم وجد مشكلة ازدواج خطي بين المتغيرات.

ب/ حساب معامل تضخم التباين

وذلك بحساب معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) لكل متغير، إذا كانت قيمة معامل تضخم التباين أكبر من 3 أو 5 فهذا يدل على وجود مشكلة ازدواج خطي بين المتغيرات الدراسة.

جدول (6) قيم معامل التضخم التباين VIF لاختبار مشكلة الازدواج الخطي بين متغيرات نماذج الدراسة

المتغيرات التفسيرية	BETA	LEV	LR	NRI	SIZE	ROA
قيمة VIF	1.325399	2.678463	1.764591	2.63251	1.471984	2.528681

يوضح الجدول قيم معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة والرقابية فتبين أن القيم جميعها أقل من (5) وهذا يدل على عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي (Multicollinearity) في نماذج الدراسة.

2- اختبار عدم ثبات تباينات الخطأ العشوائي والارتباط الذاتي

قامت الباحثة بإجراء اختبار عدم ثبات تباينات الخطأ العشوائي اعتماداً على اختبار- Breusch-Pagan-Godfrey، كما انه تم إجراء اختبار (Breusch-Godfrey LM Test) لاختبار الارتباط التسلسلي، بالنسبة للاختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء، حيث أن الفرض الصفري لهذا الاختبار ينص على عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي، بينما الفرض البديل ينص على وجود مشكلة الارتباط التسلسلي.

جدول رقم (7) اختبار عدم ثبات تباينات الخطأ العشوائي والارتباط الذاتي لنماذج الدراسة

p-value		Diagnostic tests
0.000	326.7231	Heteroskedasticity Breusch-Pagan-Godfrey Test
0.752916	0.18233	Serial Correlation LM Test

وتشير النتائج إلى أن القيمة الاحتمالية لاختبار (chi-Square) تبلغ (0.752) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وعلية يتم قبول الفرض الصفري الذي ينص على عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء لنموذج الدراسة.

رابعاً: نتائج نماذج الانحدار لاختبارات فروض الدراسة

يهدف هذه الجزء إلى بيان نتائج نماذج الانحدار واختبار مدى صحة فروض الدراسة المرتبطة بها

1- نتائج اختبارات الفرض الثاني

ويتحقق من نتائج نموذج الانحدار الآتي، والذي يهدف إلى قياس أثر كلاً من المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة والمتغيرات الرقابية على استخدام المديرين إدارة الأرباح عن طريق إعادة تصنيف بنود المصروفات في قائمة الدخل.

$$UC_CE_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 BETA_{i,t} + \beta_2 LEV_{i,t} + \beta_3 LR_{i,t} + \beta_4 NRI_{i,t} + \beta_5 Size_{i,t} + \beta_6 RoA_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

وهذا النموذج يرتبط بالفرض الثاني للبحث والذي ينص على
 " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكلاً من المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة وحجم الشركة والعائد على
 الأصول على استخدام المديرين إدارة الأرباح عن طريق إعادة تصنيف بنود المصروفات في قائمة
 الدخل".

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد بطريقة Stepwise لقياس أثر
 المتغيرات المستقلة: المخاطر المنتظمة والمخاطر غير المنتظمة وحجم الشركة والعائد على الأصول
 على المتغير التابع إدارة الأرباح بإعادة تصنيف بنود المصروفات، وقد تبين التالي:
 والنتائج موضحة في الجدول رقم 8:

جدول رقم (8) نتائج انحدار النموذج الثالث قياس مدى أثر المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة وحجم الشركة
 والعائد على الأصول على إعادة تصنيف بنود المصروفات UE_CE

المتغيرات التفسيرية	Coefficient	St. Error	t-Statistic	p-value
الحد الثابت	-0.172187	0.155677	-1.106057	0.2724
BETA	-0.086807	0.041871	-2.07318	0.0418
LEV	-0.17618	0.127886	-1.377638	0.1726
LR	-0.035176	0.023796	-1.478262	0.1438
NRI	0.001894	0.150676	0.01257	0.99
SIZE	0.029234	0.016318	1.791483	0.0775
ROA	0.526644	0.258827	2.034733	0.0456
R²	0.282797		F-statistic	4.665951
Adjusted R²	0.222188		p-value	0.000472

ويتضح من الجدول السابق ما يلي: بالنسبة لاختبار النموذج كان معامل التحديد التفسيري للنموذج
 R^2 تساوي التحليل أن معامل (0.282)، بينما بلغ معامل التحديد المعدل (0.222)، وهذا يعني أن
 (28%) من التغيير في إدارة الأرباح بإعادة التصنيف يعود إلى تأثير المتغيرات المستقلة المقترحة في
 النموذج وهو ما يفسر 30% تقريباً، حيث تشير النتائج على صلاحية النموذج لاختبار فرضية الدراسة
 والحكم على معنوية النموذج من خلال القيمة الاحتمالية (p-value) للإحصاء (F) التي بلغت

(0.00047) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$)، ويبين نموذج الانحدار المتعدد باستخدام طريقة الانحدار التدريجي (Stepwise) أن مستوى إدارة الأرباح بإعادة تصنيف بنود المصروفات في قائمة الدخل UE_CE وهو يمثل المتغير التابع يتأثر بصورة جوهرية وذات دلالة إحصائية بالمخاطر المنتظمة وغير المنتظمة والمتغيرات الرقابية الخاصة بحجم الشركة والعائد على الأصول، وهذا يدل على أن معلومات المخاطر المنتظمة والمخاطر المالية حجم الشركة والعائد على الأصول يجب التركيز عليها للتأكد من خلو القوائم المالية من إدارة الأرباح بإعادة التصنيف لبنود المصروفات في قائمة الدخل.

كذلك تشير النتائج إلى أن نسبة النفقات غير التشغيلية إلى المبيعات NRI تؤثر تأثيراً موجباً في المتغير التابع إدارة الأرباح بإعادة التصنيف الخاطئ لبنود المصروفات (المستويات غير المتوقعة للأرباح الأساسية)، ويستنتج من هذه العلاقة أن الشركات المدرجة في مؤشر EGX30 القطاع الصناعي تمارس إدارة الأرباح بإعادة التصنيف الخاطئ لبنود المصروفات في قائمة الدخل.

■ معادلة التأثير:

$$UE_CE = C(1) + C(2)*BETA + C(3)*LEV + C(4)*LR + C(5)*NRI + C(6)*S + C(7)*ROA$$

$$UE_CE = -0.172187236566 - 0.0868069036403*BETA - 0.176180013748*LEV - 0.035176430728*LR + 0.00189403129389*NRI + 0.0292339679707*S + 0.526644017973*ROA$$

ووفقاً لهذه النتائج يتم قبول الفرض الثاني للبحث

" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكلاً من المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة وحجم الشركة والعائد على الأصول على استخدام المديرين إدارة الأرباح عن طريق إعادة تصنيف بنود المصروفات في قائمة الدخل".

2- نتائج اختبارات الفرض الثالث

يهدف هذه الجزء من الدراسة إلى بيان نتائج اختبار مدى صحة فرض الدراسة الثاني، ويتحقق من نتائج نموذج الانحدار الآتي، والذي يهدف إلى قياس أثر المخاطر المنتظمة وحجم الشركة العائد على الأصول على استخدام المديرين إدارة الأرباح عن طريق إعادة التصنيف الخاطئ لبنود المصروفات في قائمة الدخل.

$$UC_CE_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 BETA_{i,t} + \beta_2 NRI_{i,t} + \beta_3 Size_{i,t} + \beta_4 RoA_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد يبين نموذج الانحدار المتعدد باستخدام طريقة الانحدار التدريجي (Stepwise) أن مستوى ادارة الأرباح بإعادة التصنيف الخاطئ لبنود المصروفات، وهو يمثل المتغير التابع يتأثر بصورة جوهرية، وذات دلالة إحصائية بالمخاطر المنتظمة، ويوضح الجدول رقم 9 هذه النتائج

جدول رقم (9) نتائج انحدار النموذج الثالث قياس مدى أثر المخاطر المنتظمة وحجم الشركة والعائد على الأصول على إعادة تصنيف بنود المصروفات UE_CE

p-value	t-Statistic	St. Error	Coefficient	المتغيرات التفسيرية
0.0211	-2.357945	0.133784	-0.315455	الحد الثابت
0.0173	-2.435243	0.039949	-0.097285	BETA
0.783	-0.27645	0.149847	-0.041425	NRI
0.0197	2.383551	0.014993	0.035736	SIZE
0.0021	3.185392	0.179339	0.571266	ROA
5.990522	F-statistic		0.247128	R ²
0.000317	p-value		0.205875	Adjusted R ²

أظهرت نتائج التحليل أن معامل R² بلغ (0.247)، بينما بلغ معامل Adjusted R² (0.20)، وهذا يعني أن (25%) من التغيير في ادارة الارباح يعود إلى تأثير المتغيرات المستقلة وهي المخاطر المنتظمة وخصائص الشركة ، حيث تشير النتائج على صلاحية النموذج لاختبار فرضية الدراسة والحكم على معنوية النموذج من خلال القيمة الاحتمالية (p-value) للإحصاء (F) التي بلغت

دلالة احصائية ، وهذه النتائج تؤيد قبول فرض البحث الثاني والذي ينص على
تنص على وجود معنوية وتأثير للنموذج ورفض الفرضية التي تنص على عدم وجود معنوية ذات
وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$)، ويترتب على ذلك قبول الفرضية التي

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر المنتظمة وحجم الشركة والعائد على الأصول على استخدام
المديرين إدارة الأرباح عن طريق إعادة التصنيف الخاطئ لبنود المصروفات في قائمة الدخل".

وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة Bansal, M. (2023) والتي أيدت نتائجها أنه خلال
الأزمات الاقتصادية يزداد ممارسة إدارة الأرباح بكل أشكالها وكذلك إدارة الأرباح بإعادة التصنيف
الخاطئ لبنود المصروفات، وكذلك دراسة (Mamatzakis & Russo, 2023) التي أيدت نتائجها
وجد علاقة إيجابية بين المخاطر المنتظمة وإعادة الأرباح بإعادة التصنيف الخاطئ لبنود قائمة الدخل.

3- نتائج اختبارات الفرض الرابع

يهدف هذه الجزء من الدراسة إلى بيان نتائج اختبار مدى صحة فرض الدراسة الرابع، ويتحقق
من نتائج نموذج الانحدار الآتي، والذي يهدف إلى قياس أثر المخاطر غير المنتظمة وحجم الشركة
والعائد على الأصول على استخدام المديرين إدارة الأرباح عن طريق إعادة التصنيف الخاطئ
لبنود المصروفات في قائمة الدخل .

$$UC_CE_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 LEV_{i,t} + \beta_2 LR_{i,t} + \beta_3 NRI_{i,t} + \beta_4 Size_{i,t} + \beta_5 ROA_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد بطريقة الانحدار التدريجي
(Stepwise)، وتوضح النتائج أن مستوى ادارة الأرباح بإعادة التصنيف الخاطئ لبنود المصروفات،
وهو يمثل المتغير التابع يتأثر بصورة جوهرية، وذات دلالة إحصائية بالمخاطر غير المنتظمة، وحجم
الشركة والعائد على الأصول ويوضح الجدول رقم 10 هذه النتائج

جدول رقم (10) نتائج انحدار النموذج الخامس لقياس مدى أثر المخاطر غير المنتظمة وحجم الشركة والعائد على الأصول على إعادة تصنيف بنود المصروفات UE_CE

المتغيرات التفسيرية	Coefficient	St. Error	t-Statistic	p-value
الحد الثابت	-0.110287	0.156247	-0.705854	0.4826
LEV	-0.147765	0.130029	-1.136403	0.2596
LR	-0.049517	0.023284	-2.126641	0.0369
NRI	-0.01406	0.153887	-0.091367	0.9275
SIZE	0.014215	0.014953	0.950626	0.345
ROA	0.738355	0.243216	3.035799	0.0033
R ²	0.23938		F-statistic	4.531933
Adjusted R ²	0.18656		p-value	0.001198

أظهرت نتائج التحليل أن R² (0.239)، بينما بلغ Adjusted R² (0.186)، وهذا يعني أن (24%) من التغيير في إدارة الأرباح بإعادة التصنيف الخاطئ بنود المصروفات في قائمة الدخل يعود إلى تأثير المتغيرات المستقلة التي تمثل المخاطر المالية والحجم والعائد على الأصول، حيث تشير النتائج إلى صلاحية النموذج لاختبار فرضية الدراسة والحكم على معنوية النموذج من خلال القيمة الاحتمالية (p-value) للإحصاء (F) التي بلغت (0.001) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$)، ويترتب على ذلك قبول الفرضية التي تنص على وجود معنوية وتأثير للنموذج .
معادلة التأثير:

$$UE_CE_i = C(1) + C(2)*LEV + C(3)*LR + C(4)*NRI + C(5)*S + C(6)*ROA$$

$$UE_CE_{i,t} = -0.110287293882 - 0.14776484354*LEV - 0.0495165560457*LR - 0.0140602157883*NRI + 0.0142149183953*S + 0.738355353989*ROA$$

وفقاً لهذه النتائج يتم قبول الفرض الثالث من فروض الدراسة الذي ينص على

"يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمخاطر غير المنتظمة والمتغيرات الرقابية على استخدام المديرين
إدارة الأرباح عن طريق إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل"

وهذه النتائج توضح أهمية المخاطر التي ترتبط بسياسات الشركة وخاصة السياسات المالية، بالإضافة إلى حجم الشركة والعائد على الأصول والتي يجب دراستها بعناية للتأكد من خلو الأرباح من التلاعب، وتتفق هذه النتائج من نتائج الدراسات التي أهتمت بدراسة أثر الرافعة المالية على إعادة التصنيف الخاطئ لبنود المصروفات (chung et al.,2021)، ودراسة (عبده، 2021) التي ايدت أن الصحة المالية تؤثر على إدارة الأرباح بإعادة التصنيف بنود المصروفات والإيرادات ، ودراسة (Bansal,et al.2023) والتي أظهرت نتائجها ان حجم الشركة والرافعة المالية يؤثران على إعادة التصنيف الخاطئ للمصروفات

خامساً: تحليل إحصائي إضافي

في هذه الجزء من الدراسة تقوم الباحثة بإجراء مزيد من الاختبارات الإضافية لتوضيح أكثر المتغيرات التي تفسر إدارة الأرباح بإعادة التصنيف الخاطئ لبنود المصروفات في قائمة الدخل، وهل تؤثر إضافة متغيرات خصائص الشركة على قوة تفسير النموذج.

1- أثر المخاطر المنتظمة على إعادة التصنيف الخاطئ لبنود مصروفات قائمة الدخل

يهدف هذه الجزء إلى بيان أثر المخاطر المنتظمة فقط، ويتحقق ذلك من نتائج نموذج الانحدار الآتي، والذي يهدف إلى قياس أثر المخاطر المنتظمة على استخدام المديرين إدارة الأرباح عن طريق إعادة تصنيف بنود المصروفات في قائمة الدخل.

$$UC_CE_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 BETA_{i,t} + \beta_2 NRI_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد بطريقة Stepwise لقياس أثر المتغير المستقل (المخاطر المنتظمة والتي تم استخدام مقياس BETA لقياسها على المتغير التابع ادارة الأرباح بإعادة التصنيف، وقد تبين التالي:

أن مستوى ادارة الأرباح بإعادة التصنيف الخاطئ لبنود المصروفات، وهو يمثل المتغير التابع يتأثر بصورة جوهرية، وذات دلالة إحصائية بالمخاطر المنتظمة، ويوضح الجدول رقم 11 هذه النتائج

جدول رقم (11) نتائج انحدار النموذج الخاص بقياس أثر المخاطر المنتظمة على إعادة تصنيف بنود المصروفات UE_CE

المتغيرات التفسيرية	Coefficient	St. Error	t-Statistic	p-value
الحد الثابت	0.08236	0.035684	2.308018	0.0238
BETA	-0.10026	0.038585	-2.598417	0.0113
NRI	0.03591	0.157974	0.227315	0.8208
R ²	0.083098		F-statistic	3.398602
Adjusted R ²	0.058648		p-value	0.038646

أظهرت نتائج التحليل أن R² بلغ (0.083)، بينما بلغ Adjusted R² (0.058)، وهذا يعني أن (8%) (8%) لاختبار فرضية الدراسة والحكم على معنوية النموذج من خلال القيمة الاحتمالية (p-value) للإحصاء (F) التي بلغت (0.038) وهي أقل من مستوى المعنوية (α=0.05). معادلة التأثير:

$$UE_CE = C (1) + C (2) *BETA + C (3) *NRI$$

$$UE_CE = 0.0823598778706 - 0.100259559744*BETA + 0.0359099572542*NRI$$

وعند ربط هذه النتيجة مع نتائج الفرض الثالث من هذه الدراسة يتضح أن معلومات حجم الشركة والربحية والتي مثلها العائد على الأصول قد رفعت قدرة النموذج التفسيرية من (8%) إلى (24%) وهي قوة تفسير نموذج المخاطر المنتظمة فقط هذا يدل على أهمية الاهتمام بمعلومات المخاطر المرتبطة بالاقتصاد ككل وتؤثر على الشركة ولا يمكن تعافل تأثيرها ولا يمكن للمستثمر تجنبها مع معلومات توضح خصائص الشركة وخاصة حجمها والعائد على الأصول.

2- أثر المخاطر غير المنتظمة على إعادة التصنيف الخاطئ لبنود مصروفات قائمة الدخل

يهدف هذه الجزء إلى بيان أثر المخاطر غير المنتظمة فقط، ويتحقق ذلك من نتائج نموذج الانحدار الآتي، والذي يهدف إلى قياس أثر المخاطر غير المنتظمة على استخدام المديرين إدارة الأرباح عن طريق إعادة تصنيف بنود المصروفات في قائمة الدخل .

$$UC_CE_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 LEV_{i,t} + \beta_2 LR_{i,t} + \beta_3 NRI_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

وهذا النموذج يضم متغير الرافعة المالية ونسبة السيولة معاً هما مؤشران يعبران عن السياسات المالية للشركة، بين نموذج الانحدار النهائي باستخدام طريقة stepwise أن ادارة الارباح بإعادة التصنيف الخاطئ لبندود المصروفات في قائمة الدخل وهو يمثل المتغير التابع يتأثر بصورة جوهرية وذات دلالة إحصائية بكل المتغيرات المستقلة التي تتمثل في المخاطر غير منتظمة كما هي موضحة في الجدول رقم 12.

جدول رقم (12) نتائج انحدار النموذج الخاص بقياس أثر المخاطر غير المنتظمة على إعادة تصنيف بنود المصروفات UE_CE

المتغيرات التفسيرية	Coefficient	St. Error	t-Statistic	p-value
الحد الثابت	0.125406	0.051776	2.422088	0.0179
LEV	-0.370816	0.113405	-3.269832	0.0016
LR	-0.036506	0.022494	-1.622901	0.1089
NRI	0.031893	0.161913	0.196978	0.8444
R ²	0.126757		F-statistic	3.580531
Adjusted R ²	0.091355		p-value	0.017762

أظهرت نتائج التحليل أن R² بلغ (0.126)، بينما بلغ Adjusted R² (0.09)، وهذا يعني أن (13%) من التغيير في ادارة الارباح يعود إلى تأثير متغيرات المخاطر المالية، حيث تشير النتائج على صلاحية النموذج لاختبار فرضية الدراسة والحكم على معنوية النموذج من خلال القيمة الاحتمالية (p-value) للإحصاء (F) التي بلغت (0.017) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$)، ويترتب على ذلك قبول الفرضية التي تنص على وجود معنوية وتأثير للنموذج

معادلة التأثير:

$$UC_CE_{i,t} = C(1) + C(2)*LEV + C(3)*LR + C(4)*NRI$$

$$UC_CE_{i,t} = 0.125405770994 - 0.370815853526*LEV - 0.036506076666*LR + 0.0318931541099*NRI$$

وعند ربط هذه النتيجة مع نتائج الفرض الرابع من هذه الدراسة يتضح أن معلومات حجم الشركة والربحية والتي مثلها العائد على الأصول قد رفعت قدرة قوة النموذج التفسيرية من 13(%) إلى 23(%) وهذا يدل على أهمية الاهتمام بمعلومات المخاطر غير المنتظمة المرتبطة بالشركة وسياساتها مع معلومات عن حجم الشركة والعائد على الأصول عند دراسة ممارسات إدارة إرباح بإعادة التصنيف الخاطئ لبند المصروفات في قائمة الدخل.

سادساً: مقارنة القوة التفسيرية لنماذج الدراسة الأساسية الإضافية

في هذا الجزء من الدراسة سوف تقارن الباحثة بين نتائج نماذج الدراسة الأساسية والإضافية من حيث القوة التفسيرية للنموذج وذلك بهدف تحديد أكثر قدرة على تفسير ممارسة الإدارة إعادة تصنيف بنود المصروفات في قائمة الدخل للتلاعب بالأرباح الأساسية.

جدول رقم 13 المقارنة بين القوة التفسيرية لنماذج الدراسة

R ²	النموذج
%28	نموذج المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة وحجم الشركة والعائد على الأصول
%25	نموذج المخاطر المنتظمة وحجم الشركة والعائد على الأصول
%24	نموذج المخاطر غير المنتظمة وحجم الشركة والعائد على الأصول
%8	نموذج المخاطر المنتظمة
%13	نموذج المخاطر غير المنتظمة

من خلال الجدول السابق يتضح ان أكثر النماذج من حيث القوة التفسيرية للنموذج كان النموذج الأول والذي ضم كل المتغيرات المستقلة المقترحة التي تشمل المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة وحجم الشركة والعائد على الأصول، وكان من الجاذب للانتباه تأثير انضمام متغيري حجم الشركة والعائد على الأصول إلى نماذج الانحدار الخاصة بالمخاطر المنتظمة وغير المنتظمة هو تأثير إيجابي وقد أدى إلى زيادة القوة التفسيرية للنموذجين.

4 – نتائج البحث والاقتراحات المستقبلية

1-4 نتائج البحث

اعتماداً على الدراسة النظرية والدراسة الاختبارية توصلت الباحثة إلى النتائج التالية

- تمارس إدارة الشركات إدارة الأرباح بأساليب متنوعة انتقلت من إدارة الأرباح بالاستحقاقات وبالأنشطة إلى إدارة الأرباح بإعادة تصنيف الإيرادات أو المصروفات في قائمة الدخل.
- إدارة الأرباح بإعادة تصنيف الإيرادات أو المصروفات في قائمة الدخل ممارسة تؤدي إلى ثبات رقم الربح النهائي للشركات دون تغيير مع تغيير الأرباح الأساسية والمعروفة بالتشغيلية، وهي تمثل النتائج الحقيقية للشركات ويعطى أصحاب المصالح أهمية كبيرة لها.

- تمارس شركات القطاع الصناعي في مؤشر EGX 30 إدارة الرباح بإعادة التصنيف الخاطئ لبنود المصروفات في قائمة الدخل.
- تؤثر المخاطر المنتظمة على إعادة التصنيف الخاطئ لبنود المصروفات في قائمة الدخل.
- تؤثر المخاطر غير المنتظمة – والتي مثلها في هذه الدراسة مؤشرين هما الرافعة المالية ونسبة السيولة - على إعادة التصنيف الخاطئ لبنود المصروفات في قائمة الدخل.
- تؤثر خصائص الشركات بالتحديد بحجم الشركة والعائد على الأصول على إعادة التصنيف الخاطئ لبنود المصروفات في قائمة الدخل.
- تشير النتائج إلى أن النموذج المقترح في الدراسة والذي يضم كلاً من المخاطر المنتظمة والمخاطر غير المنتظمة وحجم الشركة والعائد على الأصول كان له المقدرة على تفسير المتغير التابع على إعادة التصنيف الخاطئ لبنود المصروفات في قائمة الدخل بنسبة 28% وكان هذا التأثير معنوي وذو دلالة إحصائية.
- تشير النتائج إلى أن كلاً من المخاطر المنتظمة وحجم الشركة والعائد على الأصول تؤثر تأثير معنوي وذو دلالة إحصائية على المتغير التابع إعادة التصنيف الخاطئ لبنود المصروفات في قائمة الدخل.
- تشير النتائج إلى أن كلاً من المخاطر غير المنتظمة وحجم الشركة والعائد على الأصول تؤثر تأثير معنوي وذو دلالة إحصائية على المتغير التابع إعادة التصنيف الخاطئ لبنود المصروفات في قائمة الدخل.
- تدعم نتائج الاختبارات الإضافية أهمية معلومات المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة منفردة لأنها تؤثر تأثير ذو دلالة إحصائية على المتغير التابع إعادة التصنيف الخاطئ لبنود المصروفات في قائمة الدخل.
- تشير النتائج إلى أهمية معلومات حجم الشركة والعائد على الأصول لأنها تؤثر تأثيراً معنوي وذو دلالة إحصائية على المتغير التابع إعادة التصنيف الخاطئ لبنود المصروفات في قائمة الدخل.

- تشير النتائج إلى أن النموذج الإحصائي الذي ضم مؤشرات المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة حجم الشركة والعائد على الأصول قدم أكبر تفسير من النماذج الأخرى التي تم اختبارها في هذه الدراسة لتفسير المتغير التابع إعادة التصنيف الخاطئ لبنود المصروفات في قائمة الدخل.
- ووفقاً لهذه النتائج تبرز أهمية دراسة معلومات المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة من قبل أصحاب المصالح عامة والمراجعين الخارجيين قبيل اتخاذ قراراتهم المتعلقة بالشركة.

2-4- الاتجاهات المستقبلية للبحث

- دراسة أثر هيكل الملكية ودورة حياة الشركة على إدارة الأرباح بإعادة التصنيف لبنود قائمة الدخل.
- دراسة أثر خصائص الشركات وخصائص مجلس الإدارة على تفضيل الشركات أسلوب إدارة الأرباح بإعادة التصنيف الخاطئ لبنود المصروفات بإعادة التصنيف الخاطئ لبنود الإيرادات.
- دراسة أثر جائحة كورونا على ممارسة إدارة الأرباح بإعادة التصنيف الخاطئ لبنود المصروفات والإيرادات.
- دراسة أثر المخاطر التشغيلية للشركات على إعادة التصنيف الخاطئ لبنود الإيرادات. وأثر ذلك على قيمة الشركة.

المراجع

مراجع باللغة العربية

- محمود، سحر عبد السميع. (2019). محددات ونتائج المدخل الحقيقي لإدارة الأرباح – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية* 227-183، 3(3) ، محمود، عبد الحميد العيسوي. (2020)، أثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل على جودة الأرباح المحاسبية مع دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*. 4(1)، 345-417.
- عبد، إيمان محمد السعيد سلامة. (2021)، أثر تتبع المحللين الماليين والمكافآت الإدارية والصحة المالية للشركة على إدارة الأرباح بإعادة تصنيف بنود قائمة الدخل وانعكاسها على دقة تنبؤات المحللين الماليين- دراسة تطبيقية، *الفكر المحاسبى*، 25(1) 169-245.
- عبد المجيد، حميدة محمد. (2020). قياس أثر الرافعة المالية على المفاضلة بين التلاعب في الأنشطة الحقيقية وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق: دراسة تطبيقية على الشركات السعودية، *الفكر المحاسبى*-90، 24(4) ، 140.
- الهيئة العامة للاستعلامات، قطاع الصناعة، 2023

at available

Sis.gov.eg//story/258190, Thursday, June 8, 2023, 7 p.m

<https://sis.gov.eg/Story/258190/%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9->

[%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9?lang=ar](https://sis.gov.eg/Story/258190/%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9?lang=ar)

مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات، 2023

at available

<https://cabinet.gov.eg/News/Details/63864>, June 25, 2023

مراجع باللغة الأجنبية

- Abiahu, M. F. C., Egbunike, A., Udeh, D. F., Francis, E., & Amahalu, N. (2020). Corporate life cycle and classification shifting in financial statements: Evidence from quoted manufacturing firms in Nigeria.

- Agustia, D., Muhammad, N. P. A., & Permatasari, Y. (2020). Earnings management, business strategy, and bankruptcy risk: evidence from Indonesia. *Heliyon*, 6(2).
- Alghamdi, S., & Ali, L. (2012). Investigation into earnings management practices and the role of corporate governance and external audit in emerging markets: Empirical evidence from Saudi listed companies (Doctoral dissertation, Durham University).
- Al-Haddad, L., Gerged, A., & Saidat, Z. (2019). Managing earnings using classification shifting: Novel evidence from Jordan.
- Al-Najjar, B., & Hussainey, K. (2009). The association between dividend payout and outside directorships. *Journal of Applied Accounting Research*, 10(1), 4-19.
- Alyammahi, M. A. R., Yahaya, S. N., & Mansor, N. (2019). The Impact of Economic Risk Factors on Industry Stock Returns: An Empirical Investigation in the UAE Stock Market. *Journal of Environmental Treatment Techniques*, 7(4), 737-746.
- Anagnostopoulou, S. C., Gounopoulos, D., Malikov, K., & Pham, H. (2021). Earnings management by classification shifting and IPO survival. *Journal of Corporate Finance*, 66, 101796.
- Arias, J. E. T., Valencia, A. M., & Franco, J. B. (2023). Earnings management to avoid losses: Evidence in non-listed Colombian companies. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 53, 100575.
- Aven, T., & Renn, O. (2009). On risk defined as an event where the outcome is uncertain. *Journal of risk research*, 12(1), 1-11.
- Awawdeh, H. A., Al-Sakini, S. A., & Nour, M. (2020). Factors affecting earnings response coefficient in Jordan: applied study on the Jordanian industrial companies. *Investment Management and Financial Innovations*, 17(2), 255-265.

- Bansal, M. (2021A). Impact of corporate life cycle on misclassification practices: evidence from IFRS adoption in India. *Journal of Applied Accounting Research*, 23(3), 628-649.
- Bansal, M. (2021B). Influence of firm size and firm age on classification shifting: an empirical study on listed firms in India. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 19(5), 772-792
- Bansal, M. (2022). Expense shifting and revenue shifting in the income statement: substitutes or complements? *South Asian Journal of Business Studies*.
- Bansal, M. (2023). Do credit market incentives drive classification shifting in emerging markets?. *International Journal of Accounting & Information Management*
- Bansal, M., & Bashir, H. A. (2023). Business strategy and classification shifting: Indian evidence. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 13(1), 69-92.
- Bansal, M., Kumar, A., Bhattacharyya, A., & Bashir, H. A. (2023). Predictors of revenue shifting and expense shifting: Evidence from an emerging economy. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 19(1), 100339.
- Barua, A., Lin, S., & Sbaraglia, A. M. (2010). Earnings management using discontinued operations. *The Accounting Review*, 85(5), 1485-1509.
- Besley, S., & Brigham, E. F. (2008). *Essentials of managerial finance*. Cengage learning.
- Boahen, E. O., & Mamatzakis, E. C. (2020, April). The impact of religion on classification shifting in the presence of corporate governance and BIG 4 audit. In *Accounting Forum* (Vol. 44, No. 2, pp. 103-131). Routledge.
- Bradshaw, M. T., & Sloan, R. G. (2002). GAAP versus the street: An empirical assessment of two alternative definitions of earnings. *Journal of Accounting Research*, 40(1), 41-66

- Campbell, S. (2005). Determining overall risk. *Journal of risk research*, 8(7-8), 569-581.
- Chen, S. (2023). The Differences Between Systematic and Non-Systematic Risk and Alternative Approaches to Understanding Risk. *Journal of Education, Humanities and Social Sciences*, 16, 171-175.
- Chung, H., Kim, B. J., Lee, E. Y., & Sunwoo, H. Y. (2021). Debt financing and classification shifting of private firms. *Managerial Auditing Journal*, 36(7), 921-950.
- Coffee Jr, J. C. (2021). The future of disclosure: ESG, common ownership, and systematic risk. *Colum. Bus. L. Rev.*, 602
- Damodaran, A. (2015). Country risk: Determinants, measures and implications. Social Science Research Network (SSRN)[consultado 17 May 2017]. Disponible en: <https://documents.tips/documents/ssrn-id2630871pdf.html>.
- Dechow, P., & Dichev, I. (2002). The quality of accruals and earnings: The role of accrual estimation errors. *The Accounting Review*, 77(s-1), 35–59.
- Deef, A. E. T. E. (2022). The Impact of The Relationship Between Managerial Ability and Earnings Management by Classification Shifting on Transparency of Financial Reporting and Firm Value: An Empirical Evidence from The Saudi Capital Market. *مجلة البحوث المحاسبية*, 9(2), 1-31
- Desai, N., & Nagar, N. (2016). A research note: Are auditors unable to detect classification shifting or merely not willing to report it? Evidence from India. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 12(2), 111-120.
- Dorfleitner, G., & Grebler, J. (2022). Corporate social responsibility and systematic risk: International evidence. *The Journal of Risk Finance*, 23(1), 85-120.
- Elmarzouky, M., Hussainey, K., & Abdelfattah, T. (2022). The key audit matters and the audit cost: does governance matter?. *International Journal of Accounting & Information Management*, 31(1), 195-217.

- Fan, Y., Barua, A., Cready, W. M., & Thomas, W. B. (2010). Managing earnings using classification shifting: Evidence from quarterly special items. *The Accounting Review*, 85(4), 1303-1323
- Framework, C. (2018). Conceptual framework for financial reporting. IFRS Foundation. (International Accounting Standards Board (IASB),
- Ghafran, C., O'Sullivan, N., & Yasmin, S. (2022). When does audit committee busyness influence earnings management in the UK? Evidence on the role of the financial crisis and company size. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 47, 100467.
- Goel, S. (2018). Earnings management in corporate enterprises in India: A test for multi-nationality, reputation and related variables. *International Journal of Emerging Markets*, 13(6), 1820-1834
- Góis, A. D., & Parente, P. H. N. (2020). Earnings management by classification shifting and corporate governance in Brazil. *Base Revista de Administração e Contabilidade da UNISINOS*, 17(1), 125-151.
- Gujarati, D. N. (2012). *Basic Econometrics* (6th ed.). Tata McGraw-
- Heba El Menshawy, M. M. (2018). The impact of unsystematic risk on stock returns in an Emerging Capital Markets (ECM's) country: An empirical study. *International Journal of Financial Research*, 9(1).
- Hill Education
- Hoang, K. M. T., & Phung, T. A. (2019). The effect of financial leverage on real and accrual-based earnings management in Vietnamese firms. *Economics & Sociology*, 12(4), 299-333.
- Hussainey, K., & Khanh Ngoc, L. (2019). The impact of macroeconomic indicators on Vietnamese stock prices. *The Journal of Risk Finance*, 10(4), 321-332.
- Hwang, J., Choi, S., & Lee, Y. G. (2022). Corporate social responsibility and classification shifting. *Journal of Accounting and Public Policy*, 41(2), 106918

- Inoue, S. (2021). Classification shifting using discontinued operations and impact on core earnings: evidence from Japan. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 19(2), 211-233.
- Joo, J. H., & Chamberlain, S. L. (2017). The effects of governance on classification shifting and compensation shielding. *Contemporary Accounting Research*, 34(4), 1779-1811
- Kandir, S. Y. (2008). Macroeconomic variables, firm characteristics and stock returns: Evidence from Turkey. *International research journal of finance and economics*, 16(1), 35-45.
- Knechel, W. R., Krishnan, G. V., Pevzner, M., Shefchik, L. B., & Velury, U. K. (2012). Audit quality: Insights from the academic literature. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 32(sp1), 385-421. <https://doi.org/10.2308/ajpt-50350>
- Kothari, S. P. (2001). Capital markets research in accounting. *Journal of accounting and economics*, 31(1-3), 105-231.
- Kumar, S. (2023). Does Litigation Risk Deter Classification Shifting? Evidence from a Quasi-Natural Experiment. Evidence from a Quasi-Natural Experiment (April 15, 2023).
- Lacina, M., Pan, S., & Garner, S. (2023). The BP oil spill and income classification shifting of oil and gas companies. *Advances in Accounting*, 100696
- Lail, B. E., Thomas, W. B., & Winterbotham, G. J. (2014). Classification shifting using the “corporate/other” segment. *Accounting Horizons*, 28(3), 455-477.
- Lam, K. C., Sami, H., Yao, J., & Yao, Y. (2023). Mandatory IFRS adoption and earnings management: The role of culture. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 50, 100527

- Liu, X., & Wu, B. (2021). Do IPO firms misclassify expenses? Implications for IPO price formation and post-IPO stock performance. *Management Science*, 67(7), 4505-4531.
- Malikov, K., Coakley, J., & Manson, S. (2019). The effect of the interest coverage covenants on classification shifting of revenues. *The European Journal of Finance*, 25(16), 1572-1590.
- Malikov, K., Manson, S., & Coakley, J. (2018). Earnings management using classification shifting of revenues. *The British Accounting Review*, 50(3), 291-305.
- Mamatzakis, E. C., Neri, L., & Russo, A. (2023). Do cultural differences affect the quality of financial reporting in the EU? An analysis of Western EU countries vis a vis Eastern EU countries. *Journal of Accounting & Organizational Change*.
- Marchellina, V., & Firnanti, F. (2021, May). Financial ratio and company characteristics effect on earnings management. In *Ninth International Conference on Entrepreneurship and Business Management (ICEBM 2020)* (pp. 178-183). Atlantis Press.
- McVay, S. E. (2006). Earnings management using classification shifting: An examination of core earnings and special items. *The accounting review*, 81(3), 501-531
- Mirza, A., & Abbas, J. (2022). Value Relevance of Financial Information in Malaysian Listed Firms: Real Earnings Management's Perspective. *Journal of Accounting and Finance in Emerging Economies*, 8(1), 227-238.
- Nagar, N., & Sen, K. (2017). Do financially distressed firms misclassify core expenses?. *Accounting Research Journal*, 30(2), 205-223.
- Nam, G., Hwang, J., & Lee, (2023). Classification Shifting and Future Stock Price Crash Risk. Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=4410747> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.4410747>

- Nelson, M. W., Elliott, J. A., & Tarpley, R. L. (2002). Evidence from auditors about managers' and auditors' earnings management decisions. *The accounting review*, 77(s-1), 175-202.
- Pratiwi, C., Suprasto, H., Sari, M., & Ariyanto, D. (2022). The effect of financial distress on earning management practices using classification shifting: The moderating effect of good corporate governance. *Accounting*, 8(2), 187-196
- Rajeevan, S., & Ajward, R. (2020). Board characteristics and earnings management in Sri Lanka. *Journal of Asian Business and Economic Studies*, 27(1), 2-18.
- Roychowdhury, S. (2006). Earnings management through real activities manipulation. *Journal of accounting and economics*, 42(3), 335-370.
- Sanad, Z. (2023). Does XBRL adoption eliminate misclassification of income statement items?. *Journal of Financial Reporting and Accounting*.
- Setyoputri, L. S., & Mardijuwono, A. W. (2020). The impact of firm attributes on earnings management. *Polish Journal of Management Studies*, 22(1), 502-512.
- Skousen, C., Sun, L., & Wu, K. (2019). The role of managerial ability in classification shifting using discontinued operations. In *Advances in Management Accounting* (pp. 113-131). Emerald Publishing Limited.
- Šotić, A., & Rajić, R. (2015). The review of the definition of risk. *Online Journal of Applied Knowledge Management*, 3(3), 17-26.
- Suardana, K. A., & Dharmadiaksa, I. B. (2018). Earnings Response Coefficient: Analisis Faktor-Faktor Yang Mempengaruhinya. *Juara: Jurnal Riset Akuntansi*, 8(2).
- Sukrianingrum, D. R., & Manda, G. S. (2020). The effect of systematic risk and unsystematic risk on expected return of optimal portfolio. *SAR (Soedirman Accounting Review): Journal of Accounting and Business*, 5(2), 181-195

- Tobar, J., Mora-Valencia, A., & Benavides Franco, J. (2023). Earnings Management to Avoid Losses: Evidence in Non-Listed Colombian Companies. forthcoming in *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, Forthcoming.
- Usman, M., Salem, R., & Ezeani, E. (2022). The impact of board characteristics on classification shifting: evidence from Germany. *International Journal of Accounting & Information Management*, 30(5), 565-582.
- Valaskova, K., Androniceanu, A. M., Zvarikova, K., & Olah, J. (2021). Bonds between earnings management and corporate financial stability in the context of the competitive ability of enterprises. *Journal of Competitiveness*, 13(4), 167.
- Viana Jr, D. B. C., Lourenço, I., Black, E. L., & Martins, O. S. (2023). Macroeconomic instability, institutions, and earnings management: An analysis in developed and emerging market countries. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 51, 100544.
- Vongphachanh, V., & Ibrahim, K. (2020). The Effect of Financial Variables on Systematic Risk in Six Industries in Thailand. *ABC Journal of Advanced Research*, 9(2), 63-68.
- Wagdi, O., & Tarek, Y. (2019). The impact of financial risk on systematic risks: International evidence. *Journal of Applied Finance & Banking*, 9(6)110-150.

Abstract:

Objective: The study aimed to study the impact of many, many risks other than the ten on the indicator of companies' practice of administratively reclassifying damage to income statement items, using actual data for industrial companies listed in EGX30.

Design and Methodology The research presents a theoretical approach to studies that dealt with the concept of misclassification of income statement items, and the concept of risks and their types. The research also provides an explanation of the determinants that affect companies' practice of misclassification of income statement items. On the other hand, the research relies on the experimental approach by conducting A pilot study to verify the validity of the research hypotheses on industrial companies in the EGX30 index during the period from 2016 to 2021, which are periods that witness many regular and irregular risks surrounding companies in the Egyptian market. Data panal analysis was used.

Results and recommendations: The results indicate that there is a statistically significant relationship between the misclassification of expense items in the income statement and the regular and unsystematic risks that surround companies. Systematic and unsystematic risk information helps explain the companies' practice of misclassifying expense items in the income statement. The joining of two size variables led to The company and return on assets to study models to increase the explanatory power of these models.

Originality and Additiveness The research is unique in studying the effect of regular and irregular risks and company characteristics on the practice of earnings management by misclassifying expense items in the income statement, as well as the relationship between risks and reclassification.

Keywords: Misclassification of income statement items - Systematic risk - Unsystematic risk.